ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Federalism between theory and practice in the new Iraqi constitution

Assist. Lect. Ramadan Ghazal Noman AL-Ammari

College of Medicine, University of Diyala, Diyala, Iraq

tujr@tu.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 12 March 2024
- Accepted 27 May 2024
-Available online 1 June 2024

Keywords:

- Iraq
-federalism
- theory
- application
- constitution

Abstract: Through the current study, we seek to explain the system of federalism in the new Iraqi constitution of 2005 through a theoretical study of the concept of the federal system existing in many countries, and in its practical aspect, we present the most prominent aspects related to this system in Iraq after 2005. The study reached a set of results. Most notably: Implementing federalism will enhance the concept of political, economic and administrative participation, which is considered sufficient to achieve political stability in Iraq. The most appropriate system to apply in Iraq is to establish a federal system according to administrative and geographical foundations, as is done in most of the successful federal experiments in the world.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

الفيدرالية بين النظرية والتطبيق في الدستور العراقي الجديد

م.م. رمضان غزال نعمان

كلية الطب، جامعة ديالى، ديالى، العراق

tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٢ / اذار/ ٢٠٢٤
- القبول : ٢٧ / آيار/ ٢٠٢٤
- النشر المباشر: ١ / حزيران /٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية :
- العراق
- الفدرالية
- النظرية
- التطبيق
- الدستور

الخلاصة: نسعى من خلال الدراسة الحالية الى بيان نظام الفيدرالية في الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥ من خلال الدراسة النظرية لمفهوم النظام الفيدرالية القائم في العديد من الدول وفي جانبه التطبيقي نعرض الى ابرز الجوانب المتعلقة بهذا النظام في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها: ان تطبيق الفيدرالية سوف يعزز من مفهوم المشاركة السياسية والاقتصادية والادارية التي تعتبر كفيل بتحقيق الاستقرار السياسي في العراق ان النظام الانسب تطبيقه في العراق هو اقامة نظام فيدرالي وفق اسس ادارية وجغرافية كما هو معمول في اغلب التجارب الفيدرالية الناجحة في العالم.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة: ان مفهوم النظام الفيدرالي في مختلف تطبيقاته يقوم على مرتكزين اساسيين ومتناقضين في نفس الوقت، وهما الحكم المحلي اي الحكم الذاتي والوحدة مع المركز، اي يكون لديه في نفس الوقت نزعة استقلال وميول اتحادية مع المركز، في نفس الوقت يعتبر هو خير حافظ لوحدة الدولة من التفكك والتقسيم إلى دويلات صغيرة، وتعتبر مسألة الحفاظ على خصوصيات المكونات المختلفة في الدولة من ابرز حسنات ومميزات تطبيق الفيدرالية. لقد كان العراق ومنذ تأسيس الدولة العراقية هو ذا سلطة مركزية موحدة، حيث ظهرت هنالك العديد من المحاولات من الاكراد للحصول على حكم ذاتي والتطلع إلى اللامركزية في حكم مناطقهم وذلك لأسباب متعددة، لكن تلك المطالبات لم تتوفق في الحصول على هدفها المنشود الا بعد عقود من الزمن، حيث كانت فترة التسعينات وبالتحديد ١٩٩١ هي اول خطوة لتطبيق ذلك النظام حيث حصلت المناطق الكردية على الحكم الذاتي، وجاء ذلك بعد الحصار الذي فرض على العراق والضغوط الدولية والعقوبات التي فرضت عليه كلها اسباب اضعفت الدولة العراقية وذلك الامر قد اجبرها على اتخاذ مثل ذلك القرار، والحديث عن تطبيق الفيدرالية بشكل جدي، وذلك حصل الاكراد على الحكم الذاتي لمناطق شمال العراق، الا ان الفترة التي قد اعقبت الاحتلال الامريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ قد شهدت تطورات جوهرية فيما يتعلق بموضوع الفيدرالية حيث قد بدأ الحديث عن اعادة صياغة شكل الدولة العراقية بشكل جديد وتحويلها من دولة مركزية إلى دولة فيدرالية، وقد تبلورت تلك الافكار من خلال اصدار قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ حيث نصت المادة الرابعة على ان نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي وكذلك قد نص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ في المادة الاولى على توضيح شكل الدولة العراقية على ان جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة نظام الحكم فيها نيابي برلماني ديمقراطي اتحادي، وتلك النصوص الدستوري قد توضح شكل الدولة العراقية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ حيث اصبحت دولة فيدرالية دستوريا وذلك كما جاء في النصوص الدستورية التي وضحت شكل العلاقة بين المركز والاقاليم وكذلك توزيع الاختصاصات وآليات تكوين الاقاليم، حيث ان كل تلك المعطيات تؤكد على الفيدرالية في العراق. حيث ان دراستنا لموضوع الفيدرالية في العراق تكون من خلال توضيح ماهية الفيدرالية بشكل عام وكذلك بيان طبيعة العلاقة بين كل من الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق وهل يؤدي تطبيق الفيدرالية في العراق إلى تحقيق، الاستقرار السياسي وما هي اشكال التفاعلات بينهما.

المبحث الأول

بنية النظام الفيدرالي في العراق

بعد انهيار نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ادى ذلك إلى خلق حالة من الفراغ الدستوري والسياسي في العراق، حيث كلف الحاكم المدني للعراق (بول بريمر) من قبل حكومة الولايات المتحدة برئاسة سلطة الائتلاف المؤقتة باصدار قانون لسلطة الائتلاف المؤقتة، حيث اعطي لهذه السلطة مسؤولية ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية استنادا إلى قرار مجلس الامن (١٤٨٣) في عام ٢٠٠٣ حيث ان تلك الخطوة التي قام بها الحاكم المدني هي بهدف انشاء نظام سياسي على اسس الديمقراطية والعمل باقتصاد السوق، حيث كلف مجلس الحكم المشكل من قبل سلطة الائتلاف بتشكيل لجنة تتولى وضع الدستور للدولة، وقد عملت تلك اللجنة إلى اصدار قانون ادارة الدولة العراقي المؤقت، ان ابرز سمات ذلك القانون هو انشاء نظام سياسي توجد فيه حكومة دستورية تعددية، وكذلك عمل ذلك القانون على ارساء قواعد النظام الفيدرالي الاتحادي اللامركزي في العراق الا ان مفهوم الفيدرالية قد تعزز اكثر من الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥ حيث وضح شكل الدولة الفيدرالية وثبت اسسها، وسوف ندرس ذلك المبحث من خلال مطلبين التاليين :

المطلب الأول: التركيبة الفيدرالية في العراق دستوريا وقانونيا :

ان ابرز سمات النظام الفيدرالي هو وجود دولة وسلطة واحدة تكون فوق دول الاعضاء في الاتحاد حيث تمارس صلاحياتها وسلطاتها وفق ما حدده الدستور وكذلك يحدد الدستور صلاحيات وسلطات دول الاعضاء في الاتحاد الفيدرالي (صالح والعاني، ١٩٩٠: ٢٠١) .

مع وجود احتمالية في حصول تضارب في الصلاحيات والسلطات عملت تلك الدساتير على توزيه الاختصاصات والسلطات بين كل من المركز والاقليم، وان طريقة توزيع الاختصاصات والسلطات بين كل من المركز والاقليم ، وان طريقة توزيع الاختصاصات تختلف بطبيعة الحال من نظام إلى اخر(ليلة، ١٩٦٩: ١٣٠).

ان الدولة الاتحادية التي كانت طريقة نشأتها عن طريق اتفاق العديد من الدول المتفقة على الاتحاد فيما بينها وتكوين دولة اتحادية تعمل على الاحتفاظ بالجزء الاكبر من الصلاحيات، على العكس من الدول التي تنشأ عن طريق التفكك من دولة موحدة، حيث تكون الصلاحيات الاكبر لدولة الاتحاد باعتبارها هي مصدر السلطات (عبد الغني، ١٩٩٨: ١٧٦) .

اولا: النشأة الفيدرالية وفق قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية :

من المتعارف عليه من اغلب الفقهاء ان هنالك طريقتين لنشأة الفيدرالية، الطريقة الاولى يطلق عليها الاتحاد عن طريق الانضمام، اي عن طريق انضمام او اتحاد العديد من الدول مع بعضها البعض وتكوين دولة اتحادية (حافظ، ١٩٥٦: ٣٨) .

اما الطريقة الثانية وهي تكون عن طريق الانفصال، ويطلق عليها الاتحاد المركزي اي عن طريق تفكك دولة ما وتحولها إلى دويلات متعددة مع الاحتفاظ والارتباط باتحاد مركزي وذلك لوجود العديد من الروابط والعوامل المشتركة فيما بينهم (سليمان، ١٩٩٠: ٢٤٤) .

من المعروف ان العملية السياسية التي اعقبت الاحتلال الامريكي للعراق كانت بمبادرة من قبل سلطة الاحتلال الامريكي برئاسة الحاكم المدني بول بريمر، وذلك من خلال السعي في اعادة وانشاء نظام سياسي في العراق، يعتمد في بناء النظام على كل من الديمقراطية واقتصاد السوق، اي يستند هذا النظام على الليبرالية الاقتصادية والسياسية، حيث تم العمل على انشاء لجنة تحضيرية لكتابة الدستور من قبل مجلس الحكم، حيث ان شكل هذه اللجنة مشابهة إلى حد ما شكل مجلس الحكم من ناحية التمثيل (حافظ، ٢٠١٤: ٥٨) .

حيث تشكلت لجنة صياغة الدستور برئاسة د. عدنان الباجه جي وفريق من القضاة والخبراء، وذلك لاصدار قانون مؤقت لادارة الدولة، وبعد العديد من المباحثات والحوارات وافق مجلس الحكم على اصدار القانون المؤقت لادارة الدولة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٨ (حافظ، ٢٠١٤: ٥٩) .

ظهرت الفيدرالية بالنص الصريح والواضح وفق ماجاء في المادة الرابعة من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية (بان نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي يجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومات الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على اساس الاصل او العرق او القومية او الاثنية) (قانون ادارة الدولة المؤقت للمرحلة الانتقالية، ٢٠٠٤: المادة الرابعة) .

١. توزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطة الاقاليم في الاتحاد الفيدرالي وفق الدستور المؤقت تعتبر مسألة توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين كل من السلطة الاتحادية وسلطات الاقاليم والمحافظات من اهم المواضيع في الاتحاد الفيدرالي، ولا يمكن الحديث عن وجود اتحاد فيدرالي بدون ان يكون هنالك توزيع في الصلاحيات والاختصاصات، فقد وضح قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية توزيع الصلاحيات والاختصاصات فيما يلي:

أ. صلاحيات واختصاصات الحكومة العراقية الانتقالية :

١. رسم السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها، وابرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية وسياسات الاقتراض السيادي.
٢. وضع سياسة وتنفيذ الامن الوطني، يما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادامتها لتأمين وحماية وضمان امن وحدود البلاد والدفاع عن العراق .
٣. رسم سياسة المالية، واصدار العملة، وتنظيم الجمارك وتنظيم السياسة التجارية عبر الاقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك مركزي وادارته .
٤. تنظيم امور المقاييس والاوزان ورسم السياسة العامة للاجور.
٥. ادارة الثروات الطبيعية للعراق والتي تعود لجميع الابناء الاقاليم والمحافظات في العراق بالتشاور مع حكومات وادارات هذه الاقاليم والمحافظات توزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة، وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد مع الاخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد .
٦. تنظيم امور الجنسية والهجرة واللجوء وتنظيم سياسة الاتصالات (قانون ادارة الدولة المؤقت للعام ٢٠٠٤: المادة ٢٥) .

ب. صلاحيات واختصاصات اقليم كردستان والمحافظات :

عمل قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية للعام ٢٠٠٤ على توضيح اختصاصات كل من الاقليم والمحافظات كما يلي:

جميع الصلاحيات التي لاتعود حصرا للحكومة العراقية الانتقالية يجوز ممارستها من قبل حكومات الاقاليم والمحافظات، وذلك بأسرع ما يمكن، وبعد تأسيس المؤسسات الحكومية المناسبة (قانون ادارة الدولة المؤقت، ٢٠٠٤: ٥٧) .

فمقتضيات الدراسة حتمت علينا ذكر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية المؤقتة للعام ٢٠٠٤.

ثانيا: الفيدرالية وفق الدستور العراقي للعام ٢٠٠٥:

ان المرحلة التي سبقت انتخابات عام ٢٠٠٥ اعتبارها مرحلة انتقالية بكافة الابعاد التي قد شهدتها من الناحية السياسية والقانونية، فشكل النظام الذي كان يحكم البلاد كان معيينا من جهات معروفة، وكانت السلطة التشريعية لم تكن منتخبة من قبل الشعب الا ان الفترة التي عقبت انتخابات ٢٠٠٥ شهدت تشكيل الجمعية الوطنية التي قد انتخبت من قبل الشعب، حيث شكلت الجمعية الوطنية لجنة دستورية كلفت بمهمة الاعداد لدستور عراقي جديد وقد اعدت تلك اللجنة الدستور وقد تم الاستفتاء عليه من قبل الشعب بتاريخ تشرين الاول عام ٢٠٠٥ حيث تضمن الدستور ٦ ابواب وقد حدد الباب الاول ابرز المبادئ الرئيسية للدولة حيث نصت المادة الاولى (جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي) (الحسيني، ٢٠٠٧: ٩٧) .

وقد عملت الجمعية الوطنية في تشكيل تلك اللجنة على مرعاة تمثيل كافة اطياف الشعب العراقي للمشاركة في صياغة مسودة الدستور(عمر، ٢٠١٨: ٢٠١).

وتوجد هنالك العديد من المواد الدستورية الحريصة التي توضع شكل الحكم في العراق على انه اتحادي فيدرالي، حيث نصت المادة ٤٨ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الدائم (تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد) وكذلك نصت المادة ١١٦ (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لا مركزية وادارات محلية) .

وكذلك وضح الدستور العراقي آلية تكوين اقاليم جديدة حيث تضمنت المادة ١١٩ يحق لكل محافظة او اكثر تكوين اقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه ويقدم باحدى الطريقتين:

اولا: الطلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين اقاليم .

ثانيا: الطلب من عشر ناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقاليم (الانباري، ٢٠٠٩: ٢٣-٣٣) .

اولا: بنية النظام الفيدرالي في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ :

١. شكل السلطات الاتحادية :

لقد بين الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ شكل السلطات وحدد اختصاص كل منهما ، وذلك من خلال الاقصاء بين السلطات، حيث ان السلطة الاتحادية تتألف من السلطة التنفيذية والتشريعية بالاضافة إلى السلطة القضائية.

أ. السلطة التشريعية: ان السلطة التشريعية في الدستور العراقي تتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الاتحاد .

١. مجلس النواب: ان مجلس النواب يتكون من عدد محدد من الاشخاص، حيث ان طريقة التمثيل في المجلس تكون بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من الشعب العراقي، حيث يعمل على تمثيلهم في مجلس النواب وفق طريقة الانتخاب المتبعة في انتخابات مجلس النواب وهي الاقتراع العام السري المباشر (الدستور العراقي الدائم لعام، ٢٠٠٥: ٤٩) .

حيث يشترط على الشخص الذي يرشح للانتخابات في مجلس النواب ان يكون عراقيا، وان يكون كامل الاهلية العقلية، وان لكل دورة في مجلس النواب مدة محددة حيث حددها الدستور ٤ سنوات (الدستور العراقي: ٥٦) .

ان لمجلس النواب فصلين تشريعيين في السنة الواحدة، وان النظام الداخلي هو الذي يحدد توقيت الفصلين التشريعيين حيث يشترط على مجلس النواب الذي توشك فترته التشريعية ان تنتهي مع تزامن عرض الموازنة العامة اتمام اقرار الموازنة ومن بعدها ينهون الفصل التشريعي (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ٥٧) .

توجد هنالك العديد من الحالات الاستثنائية لدعوة مجلس النوار إلى الانعقاد بعد انتهاء الفصل التشريعي، حيث يكون لرئيس الجمهورية او رئيس الوزراء دعوة مجلس النواب إلى عقد جلسة استثنائية، وكذلك يكون الحق لـ ٥٠ عضوا من اعضاء مجلس النواب دعوة المجلس إلى عقد جلسة استثنائية، حيث تكون الجلسة مقتصرة على مناقشة الموضوع الذي بسببه تم عقد الجلسة ولا يمكن اعتبار النصاب مكتملا في مجلس التواب الا بعد حضور الاغلبية المطلقة لمجموع الاعضاء في مجلس النواب، وتم الموافقة على اتخاذ القرارات داخل المجلس بالاغلبية البسيطة وذلك بعد تحقيق النصاب (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ٥٨- ٥٩) .

ب. اختصاصات وصلاحيات مجلس النواب :

حدد الدستور العراقي اختصاصات ومهام مجلس النواب وذلد وفق المادة (٦١) ومن اهم تلك الاختصاصات والمهام.

١. تشريع القوانين الاتحادية .
٢. الرقابة على اداء السلطة التنفيذية .
٣. انتخاب رئيس الجمهورية.
٤. تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب (الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: ٦١) .

ج. الموافقة على تعيين كل من:

- رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية، رئيس الادعاء العام، رئيس هيئة الاشراف القضائي بالاغلبية المطلقة بناء على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى .
- السفراء واصحاب الدراجات الخاصة، باقتراح من مجلس الوزراء.
- رئيس اركان الجيش ومعاونيه ، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناء على اقتراح مجلس الوزراء .

د. مسؤولية مسألة ومحاسبة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء:

١. مسألة رئيس الجمهورية، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب، بعد ادانته من المحكمة الاتحادية العليا في احدى الحالات التالية :
٢. الحنث في اليمين الدستوري .
٣. انتهاك الدستور.
٤. الخيانة العظمى.
٥. لعضو مجلس النواب ان يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، اسئلة في اي موضوع يدخل في اختصاصهم، ولكل منهم الاجابة على اسئلة الاعضاء وللسائل وحده حق التعقيب على الاجابة .
٦. يجوز لخمسة وعشرين عضوا في الاقل من اعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة، لاستيضاح سياسية واداء مجلس الوزراء او احد الوزارات، ويقدم إلى رئيس مجلس النواب ويحدد رئيس مجلس الوزراء موعدا للحضور امام مجلس النواب لمناقشته .
٧. لعضو مجلس النواب وبموافقة خمس وعشرون عضوا توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم ولا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد سبعة ايام في الاقل من تقديمه .

٨. لرئيس الجمهورية تقديم طلب إلى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بناء على طلب خمس (٥/١) اعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ولا يجوز تقديم الطلب الا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء وبعد سبعة ايام على الاقل من تقديم الطلب .

٩. يقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ٦١) .

ج. مجلس الاتحاد :

لقد نظمت المادة (٦٥) من الدستور العراقي على تكوين وانشاء مجلس تشريعي يدعى مجلس الاتحاد ، حيث نصت المادة على (يتم انشاء مجلس تشريعي يدعى بمجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به بقانون يسن باغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب) (الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: ٦٥) .

الا ان هذا المجلس لم يفعل إلى حد الان في العراق وتوصي الدراسة باعادة تفعيل دور هذا المجلس باعتباره احد ضمانات تطبيق الفيدرالية في العراق.

د. شكل السلطة التنفيذية الاتحادية .

تتكون السلطة التنفيذية في الدولة العراقية وفق الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فقد حدد الدستور العراقي كلا من اختصاصات وصلاحيات كل سلطة .

١. رئيس الجمهورية :

هو رئيس الدولة ورمز وحده الوطن ، يمثل سيادة البلاد ، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراقي، وسيادته، ووحدته وسلامه اراضية وفقا لاحكام الدستور (الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: ٥٧) .

ان رئيس الجمهورية ينتخب من قبل اعضاء مجلس النواب بعد حصوله على اغلبية ثلي اعضائه ، وفي حالة حدوث تنافس ولم يحصل على الاغلبية المطلوبة يتم احتساب من يحصل على النسبة الاعلى من الاصوات في الاقتراع الثاني (الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: ٧٠) .

وقد حدد الدستور العراقي في شخص رئيس الجمهورية وتوفر بعض الشروط للترشح لهذه المنصب :

- ان يكون بالولادة من ابوين عراقيين.
- كامل الاهلية وقد اتم الاربعين من عمره .
- ذا سمعة حسنة وخبرة سياسية ومشهودا له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والاخلاص للوطن .
- غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف (الدستور العراقي الدائم ، ٢٠٠٥: ٥٨).

اختصاصات رئيس الجمهورية :

- اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص، بالمحكومين بالاتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد المالي والاداري.
- المصادقة على المعاهدة والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة وعشر يوما من تاريخ تسلمها.
- يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسليمه .

- دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لاتتجاوز خمسة عشر يوميا من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي الحالات الاخرى المنصوص عليها الدستور.
- قبول السفراء.
- اصدار المراسيم الجمهورية .
- المصداقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختصة.
- يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للاغراض التشريفية والاحتفالات.
- ممارسة اية صلاحيات رئاسة اخرى وارده في هذا الدستور. (دستور العراق الدائم لعام، ٢٠٠٥: ٧٣).

وترى الدراسة ان سلطات رئيس الجمهورية في العراق هي سلطات محدودة وبروتوكوليه.

٢. مجلس الوزراء الاتحادي :

بعد المصادقة على نتائج الانتخابات يطلب رئيس الجمهورية من مجلس النواب الانعقاد حيث تقدم الكتلة الاكبر الفائزة في الانتخابات او المتحالفة مرشحها إلى رئاسة مجلس الوزراء، حيث يكلف بتشكيل الكابينة الوزراء من قبل رئاسة الجمهورية بمده لا تزيد عن ٣٠ يوميا وبعد اكتمال الكابينة الوزراء يتم عرضها في مجلس النواب للحصول على الثقة بعد موافقة الأغلبية المطلقة في مجلس النواب وفي حالة الاخفاق في الحصول على الثقة يكلف شخص اخر بتشكيل الكابينة الوزارة الوزارية (الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: ٧٦) .

حيث يعتبر رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول المباشر عن سياسة الدولة، وهو الذي يرأس مجلس الوزراء، وهو القائد العام للقوات المسلحة ، حيث يمتلك رئيس مجلس الوزراء سلطة اقالة الوزراء، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس النواب (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ٧٨).

وحدد الدستور العراقي العديد من الصلاحيات والاختصاصات لمجلس الوزراء :

- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والاشراف على عمل الوزارات والجهات الغير مرتبط بوزارة .
- اقتراح مشروعات القوانين .
- اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين .
- اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي والتنمية .
- التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء والوزراء والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الاجهزة الامنية (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ٨٠) .

ج. شكل السلطة القضائية :

ان شكل السلطة القضائية في العراق يتألف من مجلس المحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الاعلى ومحكمة التمييز وجهاز الادعاء العام وهيئة الاشراف القضائي اضافة إلى المحاكم الاخرى التي ينظم عملها القانون، حيث ان السلطة القضائية تتمتع بالاستقلالية والقضاء هم ايضا مستقلون ولايجوز لاي سلطة التدخل في عمل السلطة القضائية (يحيى، ٢٠١٤: ٦٩) .

١. مجلس القضاء الاعلى:

يقع على عاتق مجلس القضاء الاعلى مسؤولية عمل الهيئات القضائية وادارة شؤونها ، ذلك عن طريق تنظيم قانون يوضح طبيعة عملها واختصاصها وقواعد عملة (يحيى، ٢٠١٤: ٦٩) .

ومن ابرز الصلاحيات التي يمارسها مجلس القضاء الاعلى:

- ادارة شؤون القضاء والاشراف على القضاء الاتحادي.
- ترشيح رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم .
- اقتراح مشروع للموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ٩١) .

٢. المحكمة الاتحادية :

ان المحكمة العليا هيئة قضائية مستقلة من الناحية الادارية والمالية، يتألف فريق المحكمة الاتحادية من مجموعة من القضاة بالاضافة إلى الخبراء في الفقه الاسلامي حيث ينظم عمل تلك المحكمة ويحدد عدد الاعضاء فيها بموجب قانون يسن باغلبية اعضاء مجلس النواب حيث تكتسب قرارات المحكمة الاتحادية العليا صفة الالزام لكافة السلطات (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ٩٢) .

- حيث تختص المحكمة الاتحادية بالعديد من المهام.
- الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة.
- تفسير نصوص الدستور.
- الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين والاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات وذوي الشأن من الافراد وغيرهم في الطعن المباشر لدى المحكمة .
- الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الاقليم او المحافظات.
- الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وينظم ذلك بقانون .
- المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب .
- الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم الفصل فيث تنازع الاختصاص فيما بين الهئات القضائية للاقاليم او المحافظات غير المنتظمة في اقليم (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ٩٣) .

توزيع الاختصاصات :

لقد ورد نص توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم والادارات المحلية في دستور العراق الدام والمؤقت حيث اكد الدستور على الزام الحكومة الاتحادية على اعطاء الاقليم والمحافظات سلطات وصلاحيات اضافية وكذلك تنظيم الوحدات الاقليمية والمحافظات ومن ضمنها اقليم كردستان وفق مبدأ اللامركزية . (السوداني، ٢٠١٥: ٢٥٧) .

وقد حدد الدستور العراقي الدائم الاختصاصات التي تكون حضرية بيد السلطة الاتحادية وكذلك اختصاصات الاقليم بالاضافة إلى الاختصاصات المشتركة.

١. اختصاصات السلطة الاتحادية :

- رسم السياسية الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسية الاقتصادية والتجارية والخارجية للبلد.
- وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وامن حدود العراق والدفاع عنه .
- رسم السياسة المالية والجمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقليم والمحافظات في العراق، ووضع ميزانية للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء البنك المركزي وادارته .
- تنظيم امور المقاييس والمكاييل والاوزان .
- تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي.
- تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد.
- وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.
- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقا للقوانين والاعراف الدولية .
- الاحصاء والتعداد العام للسكان.(الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ١١٠).

٢. اختصاصات الاقليم :

- لسلطات الاقليم الحق في ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لاحكام هذا الدستور باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطة الاتحادية.
- يحق لسلطة الاقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم في حالة وجود تناقض او تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية .
- تخصيص للاقاليم والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحاديا تكفي للقيام باعبائها ومسؤولياتها مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها.
- تؤسس مكاتب للاقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية .
- تختص حكومة الاقليم بكل متطلبات ادارة الاقليم وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ١٢١) .

٣. الاختصاصات المشتركة بين السلطة الاتحادية والاقليم :

- ادارة الجمارك بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظة غير منتظمة في اقليم وينظم ذلك بقانون .
- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها.

- رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الاقليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم.
- رسم السياسة الصحية العامة والتعاون مع الاقليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم.
- رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم .
- رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيع عادل لها وينظم ذلك بقانون (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥: ١١٤) .

ان الحقوق والامتيازات والصلاحيات التي حصل عليه اكراد العراق من خلال مشاركتهم في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ قد توضحت من خلال نص الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥ الذي وضح حقوقهم وامتيازاتهم ، مما جعل وضع الأكراد افضل بكثير عن وضعهم السابق بكثير عن وضعهم السابق الذي قد كانوا عليه ابان انظمة الحكم السابقة، حيث ان المطالبة بالاستفتاء الذي قد جرى في كردستان في ٢٠١٧/٩/٢٥ قد واجه معارضة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي، وهنالك ويبرر تلك المعارضة الا ان السياسيين الاكراد يدعون انهم لم يحصلوا على الحقوق التي يطمحون اليها. (الكعبي، ٢٠١٧)

ونتيجة لحداثة التجربة الفيدرالية في العراق بعد التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ ونفاذ الدستور الدائم للعام ٢٠٠٥ يلاحظ وجود هنالك بعض الاشكاليات بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم فيما يتعلق حول تفسير بعض النصوص الدستورية (الشبلي: ٢٠١٨) .

المطلب الثاني

مسوغات ومقومات النظام الفيدرالي في العراق

ان اقامة نظام فيدرالي في اي بلد يتطلب توفر العديد من المقومات والمعطيات التي تساعد على العمل بذلك النظام والاخذ به، وكما هو معلوم ان النظام الفيدرالي هو تنظيم قانوني وسياسي مركب ولابد من ايجاد البيئة المناسبة لتحقيق هذا النظام، حيث لابد من توفر العديد من المعطيات مثل المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر ضرورية ومناسبة لاقامة النظام الفيدرالي في اي بلد، ولو اخذنا بالافتراض بأن النظام لايصلح بأن يكون النظام القانوني والسياسي للعراق الذي يتميز بالتعدد هو النظام الفيدرالي، فلابد من وجود العديد من المبررات والمقومات التي تشجع على الاخذ بهذا النظام (مولود، ٢٠٠٩: ٤٩٧) .

اولا: المبرر السياسي:

ان التجارب السياسية السابقة التي حكمت العراق إلى نهاية العام ٢٠٠٣ قد كرست الحكم الشمولي وتركيز السلطة في هيئة واحدة، وذلك التفرد في القرار ادى في طبيعة الحال إلى جعل العراق يمر بالعديد من الكوارث والازمات التي هو في غنى عنها، وذلك كله بسبب التفرد في الحكم وتغييب دور الشعب العراقي ونتيجة للتهميش لدور الشعب، ومحاولة تذويب الخصوصيات لمختلف الطوائف والاديان، وذلك لخدمة جهة محددة وادى ذلك إلى مطالبات وحركات لاحداث تغيير في النظام السياسي، ولاسيما مطالبة الاكراد باقامة حكم ذاتي لهم (حافظ، ٢٠١٤: ٢٠٣) .

ان الفئة الاكبر من المعارضة العراقية لم تكن تطالب في اقامة نظام فيدرالي على العكس من الاكراد الذين طالبوا باقامة نظام حكم فيدرالي، بل كانت مطالب المعارضة العراقية هي التخلص من الحكم الفردي ذات الطابع المركزي والعمل في نظام اللامركزية الادارية (الحسيني، ٢٠٠٧: ٩٩) .

ان مشروع الفيدرالية في العراق في بادئ الامر قد اخذ من جانب سياسي ومقاييس سياسية وذلك بسبب ادراك كل من الحركات والاحزاب السياسية والاجتماعية قيمة الدولة والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني (الجنابي: ٢٠٠٨: ٤٤٧).

حيث شهد العراق التجربة الفيدرالية بعد عام ١٩٩١ وذلك بعد حصول الاكراد على اقليمهم الخاص، حيث اصبح موضوع الفيدرالية امرا واقعا، وبذلك قد تم تكثيف العمل السياسي من خلال عمل المؤتمرات التي تنظمها المعارضة العراقية في الخارج، كما عملت القوى السياسية المعارضة إلى المطالبة بالعمل على اقامة نظام فيدرالي في العراق يقوم على اساس الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة حيث كثف الاكراد جهودهم لتحقيق الفيدرالية دستوريا (جابر: ٢٥٧) .

نظرا لما عاناه الاكراد سابقا من مشاكل بينهم وبين الحكومة العراقية لم يفكروا مطلقا بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العودة إلى الوضع السابق بل كانوا حريصين في الحصول على تطبيق الفيدرالية دستوريا، اما بالنسبة لباقي القوى المعارضة لم تكن تفكر في ذلك الامر بل كان همها هو التخلص من القمع والظلم والانتهاكات التي كانت تحصل ضدهم، وكما هو معروف فان المجتمع العراقي هو خليط متجانس، فالنسبة الاقليات الاثنية فهي تطمع في ان تكون رقما في المعادلة السياسية من خلال تحقيق الفيدرالية لان الاخذ بالفيدرالية يسهم في طبيعة الحال في توزيع السلطات عموديا وافقيا، وذلك للحيلولة دون تمركز السلطة بيد جهة واحدة وذلك يؤدي إلى الفصل بين السلطات (فياض، ٢٠١٣: ٢٣-٣٣) .

وقد ظهرت هنالك مطالبات بالحصول على الفيدرالية إلى جانب مطالبات الاكراد وقد تمثل ذلك في مطالبات باقامة اقليم الجنوب الذي يضم ثلاث محافظات (البصرة، الناصيرة، العمارة) وكذلكم شهد العراق مطالبات باقامة اقليم الحكم الذاتي لجنوب العراق الموحد الذي يضم خمس محافظات (البصرة، الناصرية، الديوانية، العمارة، السماوة) وكذلك من خلال دعوة رئيس المجلس الاعلى السابق عمار الحكيم إلى المطالبة باقامة اقليم الوسط والجنوب والذي يضم (بغداد+ محافظات الوسط والجنوب) (جميل، ٢٠١١: ١٩٧) .

اما بالنسبة للمناطق السنية فهي ايضا كانت لها مطالبات في الحصول على الفيدرالية وذلك بسبب ما عانته من تهميش في العملية السياسية بسبب ظروف عديدة حيث دفعهم ذلك إلى المطالبة باقامة اقليم المناطق السنية الذي يضم (نينوى، صلاح الدين، الانبار، ديالي) بالاضافة إلى مطالبة محافظة صلاح الدين باقامة اقليم خاص بها (اقليم صلاح الدين) (يحيى، ٢٠١٤: ١٤) .

ان جملة المطالبات من قبل القوى السياسية والاجتماعية في الحصول على فيدرالية كان بسبب التهميش والاقصاء الذي تشعر به من قبل الحكومات الحالية والسابقة حيث جاءت تلك المطالب من حرص تلك القوى السياسية على اضعاف السلطة المركزية العليا في الدولة وعدم ارجاع الحكم الفردي إلى السلطة مرة اخرى (حافظ، ٢٠١١: ٢٠٦) .

ثانيا: المبرر الاجتماعي :

ان العراق الحديث يعود في تكوينه إلى مابعد الحرب العالمية الاولى اي الربع الاول من القرن العشرين، حيث ان العراق حيث يتميز في طبيعته بعدم تجانسه اي متعدد دينيا وقوميا واثنيا فيوجد في المجتمع العراقي خليط من القوميات والمذاهب فهنالك العربي والكردي والتركماني والكلداني والاشوري وهنالك المسلم السني والمسلم الشيعي وهنالك المسيحي والصابئي والايزيدي حيث ان ذلك الخليط المتجانس يعمل جاهدا للمحافظة على خصوصيته الدينية والقومية والمذهبية واللغوية، وقد ينتج عن ذلك ايجاد حالة من تقوية والولاء لصالح القومية والمذهب على حساب الولاء للوطن (مولود، ٢٠١٤: ٤٩٨).

ان سياسات الانظمة السابقة كانت تركز على الوحدة بين مختلف المكونات والقوميات والمذاهب والاديان، لكنه فلي نفس الوقت عمل على حصر ودمج كل تلك المكونات التي يتكون منها الشعب العراقي وجعلها في اتجاه واحد مع التقصير في منحها الحقوق المدنية والسياسية وبتلك الاجراءات تصبح تلك

الانتماءات عاملا لتقسيم وتمزيق المجتمع ان لم يتم التعامل معها وفق متطلبات العصر (حافظ، ٢٠١٥: ٢٢١) .

حيث ان تحقيق الفيدرالية لتلك المكونات له انعكاسات ايجابية على المستوى الاجتماعي، اي انه يعمل على تحويل تلك الخصوصيات إلى عامل قوة للمجتمع، اذ تعمل على جعله اكثر ثباتا واستقرار لانها تؤدي في نهاية المطاف إلى تلبية طموح وتطلعات الاقليات من خلال حكم نفسها بنفسها في الجانب الاكبر من حياتها، وكذلك تقل نسبة الحساسية بين المكونات من مختلف النواحي، سواء كانت قومية او مذهبية وكذلك زيادة الولاء للوطن، وهذه ما قد انتجتها الفيدرالية من خلال تجارب العديد من الدول مثل (كندا، سويسرا، الهند، بلجيكا) (جابر، ٢٥٨- ٢٥٩).

فهذا الكبت الذي تتعرض له المكونات مع عدم اعطائها حقوقها كان من ابرز عوامل التمزق والتفكك الاجتماعي، وذلك بسبب السياسات السابقة التي تميزت بالتفرد والهيمنة على الحكم واعتمدت على سياسة الصهر القسري لتلك المكونات، وقد اثبتت تلك التجارب فشلها بعد الاحتلال الامريكي للعراق، حيث ظهرت حدة النزاعات الطائفية والدينية والمذهبية التي هددت السلم والامن الاهلي والاستقرار السياسي (العزاوي ، ٢٠٠٩: ٢٤) .

ونتيجة لما قد عانته اغلب الطوائف والاقليا من خلال فترة الحكم السابقة كان هناك واضح بالتهميش والقلق تجاه الاطراف المهيمنة على السلطة، مما انتج ضعف الشعور بالمواطنة والولاء للبلد (جبير، ٢٠١٦: ٢٦٠) .

ومن خلال التجارب السابقة تبين ان الحكم المركزي الموحد في العراق لايتناسب مع تكوين المجتمع العراقي الذي يتسم بالتعددية الدينية والقومية والمذهبية، وذلك يتطلب العمل على ايجاد بديل مناسب لتكوين المجتمع العراقي، ونجد ان الاخذ بالنظام الفيدرالي هو الحل الأنسب الذي يتلاءم مع طبيعة تكوين المجتمع العراقي، فان حصول الكيانات الرئيسية في المجتمع العراقي على استقلالها يتطلب منها ان تعيد علاقاتها مع بعضها البعض، وكذلك علاقاتها مع السلطة الاتحادية في العراق حيث ان الاخذ بنظام الفيدرالية اللامركزية سوف يحقق طموح وأمال وتطلعات تلك المكونات، سوف يعمل على ايجاد حالة من التقارب والتلاحم ين مختلف المكونات وسوف ينعكس ذلك على ايجاد حالة من الاستقرار السياسي (مولود، ٢٠٠٩: ٤٩٩) .

ثالثا: المبرر الاقتصادي:

يعد النظام الفيدرالي من ابرز الركائز والدعامات للتنمية الاقتصادية والسياسية، وحتى الاجتماعية للاقاليم والمحافظات والحكومات المحلية، وذلك بسبب تركز الجهود منت قبل الادارات لتحقيق التنمية بمختلف اشكالها بالاضافة إلى تطوير مختلف القطاعات وتحقيق الأمن الغذائي لان الاخذ بهذا النظام يمكن الجهات المسؤولة من التعرف على ماهو ضروري لمجتمعهم للقيام به لكونهم اقرب إلى الواقع الذي يعيشونه في كل اقليم ومحافظة، وان مجمل ما تعمل الادارات على تحقيقه وانجازه في مختلف المجالات والقطاعات يؤثر من الناحية الايجابية على تحقيق الاستقرار السياسي (سليم، ٢٠٠٩: ٦٩) .

حيث يعتبر من الضروري العمل على توفير ما تحتاجه الدولة والاقليم من موارد اقتصادية تعتبر مهمة للقيام بأداء الوظائف الاساسية المسندة اليه (الكعكي، ١٩٨٩: ٧٩) .

تعمل الفيدرالية على خلق حالة من التنافس بين الاقليم في تحسين اداء العمل واحداث نقلة نوعية في مختلف المجالات، بالاضافة إلى دورها في تحقيق العدل ورفع الغبن والظلم وتحقيق المساواة بين مختلف المكونات، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اسهام سكان المحافظات والاقاليم في ادارة مواردهم من اجل تحقيق التنمية واحداث التطور المطلوب (مرزوك، ٢٠٠٦: ٦٧) .

ففي حالة تركز الثروة ومصادرها في يد جهة واحدة يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تعزيز قوة النظام في القوة الردع والقمع ضد قوى المعارضة، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث حالة من تزعزع

الاستقرار في البنية المجتمعية بمختلف اشكالها، ومن ذلك المنطلق توجهت اراء الذين ينادون بتطبيق الفيدرالية على انها النظام الانسب للتوزيع العادل للثروات والمصادر في البلاد التي تتسم بكثرتها وتعددها في مختلف مناطق العراق مثل النفط والسياحة والزراعة والخ، حيث ان توزيع تلك الثروات بشكل عادل يمكن تلك الادارات من تحقيق التنمية في مختلف المجالات وتحقيق مستوى معاشي مناسب للسكان والعمل على زيادة دخلها المحلي وذلك سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى تعزيز مكانة الاقاليم المهمشة ويمكنها من استثمار مواردها (مرزوك، ٢٠٠٧: ٥٨- ٥٧) .

ويعتبر اقليم كردستان العراق خير دليل في هذا المجال، حيث اصبح للاقليم مكانة متميزة في المجال الاقتصادي من خلال عمله على جذب الاستثمارات الدولية والمحلية وذلك بسبب ما يتمتع به من استقرار امني وسياسي واجتماعي من خلال ما يمتلكه من مقومات، وابرزها امتلاك امن داخلي وجيش ومؤسسات دستورية وتمتع المواطن بالحريات في مختلف المجالات، حيث ان تطبيق النظام الفيدرالي قد مكن الاقليم من الحصول على مميزات اقتصادية كالموارد والاستثمار، وكذلك اصبح له دور مهم في المشاركة في صنع القرار السياسي في بغداد، فالتنمية الاقتصادية في الاقليم ساعدت على ايجاد بنية تتمتع بالاستقرار السياسي (يحيى، ٢٠١٤: ٢٥٩).

والاستقرار الموجود في اقليم كردستان شجع التجار والمستثمرين العراقيين لنقل اموالهم واستثماراتهم إلى داخل اقليم كردستان، وخصوصا بعد الاحداث التي شهدتها المدن العراقية واحتلال مدينة الموصل والانبار باعتبارها من ابرز المدن الصناعية والتجارية، وحسب الدراسة التي اعدتها حكومة اقليم كردستان في الفترة الاخيرة فان في الاعوام العشرة الماضية وصلت نسبة الاستثمار في اقليم كردستان حوالي ٣٩ مليار دولار توزعت على نحو ٧٤١ مشروعا وذلك النسبة تمثل حوالي ٧٠٪ من حجم الاستثمارات في اقليم كردستان. (احمد، aljzeera.net,2018)

رابعا: المبرر الثقافي :

ان عامل التنوع والتعدد الثقافي له مكانة وحضور مهم وان هذه التنوع والتعدد له جذور تاريخية وجغرافية ومجتمعية، فهو لم ينشأ عن طريق الهجرة كما حصل في كندا والولايات المتحدة، انما هو موجود منذ فترات زمنية قديمة، فقد وصل إلى ما هو عليه اليوم وبسبب ما تملكه تلك الجماعات من اصالة وقدم في الوجود كان من حقها ان يكون لها مطالب في ان تشارك في السلطة (مجيد، ٢٠١٠: ٤٠) .

ان الحديث عن مبدأ سيادة القيم لا نقصد ان تكون هنالك قيمة سائدة على الجميع عبر حوامل ايدلوجية مركزية، بل نقصد بذلك ان تكون عوامل تلك القيم تشمل العادات والتقاليد والتعددية والالقاب والعلم والنشيد الوطني، اي تشمل تلك العوامل كل شيء متعلق بالمجال الثقافي الذي يكون مرتبطا بالقيم والرموز المادية والهوية، وكلما يشهد النظام حالة اتساق القيم وهوية الجماعات الثقافية والاثنية مع شكل الهوية العامة للدولة كلما زاد الاندماج والحال بالعكس (معدي، ٢٠٠٢: ٨٠).

ان طبيعة العلاقة بين كل من التعددية الثقافية والسياسية والاجتماعية تتوقف على شكل الرابطة بين القوى المختلفة والجماعات المكونة للمجتمع، فاذا كانت تلك الجماعات المكونة للمجتمع علاقتها قوية ورصينة رغم التنوع والتعدد داخل المجتمع، ينتج لنا بطبيعة الحال مجتمع متوازن ومستقر وسلطة تكون ذات استقرار نسبي وكذلك الحال بالعكس (جبر، ٢٠١٦: ٢٥٧) .

ان الاخذ بالنظام الفيدرالي واعتماده كنظام للحكم في العراق من خلال جعل النظام السياسي مجسدا لحالة التنوع الذي يتسم به المجتمع العراقي، وذلك من اجل الحفاظ على العراق من انفصال اي جزء منه، بالاضافة إلى الحفاظ على حالة التنوع الثقافي من خطر الانصهار القسري والتهميش، حيث ان التعددية تعمل على احداث تغيرات في عملية بناء الدولة عن طريق جعل ذلك الاندماج بين مختلف المكونات قائما على اساس مبدأ الشراكة، وبذلك تكون الدولة بمحصلتها معبرة عن كافة مكوناتها، وبذلك تكون الدولة محور الولاء والانتماء مادام كان الجميع يتمتعون بكافة الحقوق والالزامات على قدم

المساواة بدون تمييز، وبذلك يمكن القول ان الفيدرالية هي الحل الانسب والامثل بل الحل الواقعي للعراقي ، وذلك بسبب التعدد والتنوع الذي يضم مكونات الشعب العراقي (حافظ، ٢٠١٤: ٢١٤).

المبحث الثاني: اثر النظام الفيدرالي في العراق على الاستقرار السياسي

ان النظام الفيدرالي بطبيعة الحال نظام يقوم على اساس توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم والمحافظات، فتوزيع تلك الصلاحيات والاختصاصات يتيح لتلك الادارات المختلفة القيام بمهامها على احسن وجه، والمطالبة بالفيدرالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان له العديد من المبررات والاسباب التي تدعم تطبيق الفيدرالية في العراق، وابرز تلك الاسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، ومن ابرز المبررات خوفهم من عودة الحكم الشمولي باعتباره المسبب في الاستبداد والانتهاكات في الحقوق والحريات بمختلف اشكالها، سواء كانت سياسية او اقتصادية او سياسية، حيث ان الاخذ بالفيدرالية سوف يساهم في توزيع الصلاحيلات والاختصاصات افقيا وراسيا، وبذلك سوف يكون عائقا امام الاستبداد، بالاضافة إلى ايجاد حالة من العدالة والمساواة في توزيع الثروات بين المحافظات والاقاليم، وسوق تركز دراستنا على اثر النظام الفيدرالي في العراق على الاستقرار السياسي من خلال المطلبين :

المطلب الأول: مدى انعكاس مؤشرات الفيدرالية على الاستقرار السياسي في العراق:

من اجل تحقيق النظام الفيدرالي في اي دولة لابد من توفر العديد من المؤشرات التي قد تدل فعليا على تطبيق هذا النظام، حيث تعمل الفيدرالية على تفعيل وتعزيز المشاركة السياسية في الاقاليم والمحافظات، حيث قد اصبح لاقليم كردستان دورا سياسي مهم في المشاركة في صنع القرار بالمقارنة مع المحافظات الاخرى، فتضمن الفيدرالية العدالة في توزيع الموارد والثورات والموارد الاقتصادية بشكل عادل ومتوزان، وذلك لتعزيز المشاركة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات، بالاضافة إلى دورها في نشر ثقافة تقبل الطرف الاخر، فان وجدت حالة من التوافق بين عمل الدولة ومطالب الجماهير سوف يعزز مستوى الرضى العام عن الاداء السياسي للنظام، وهو من ابرز عوامل الاستقرار السياسي.

اولا: مدى اسهام المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق:

لقد عانى الشعب العراقي في ضل الانظمة السابقة من تغييب دور المشاركة في الحياة السياسية، وكذلك المساهمة في صنع القرار، وذلك بسبب التفرد والاستبداد في السلطة الذي قد حرم الشعب من الحصول على دور فعال في المشاركة السياسية، حيث عملت الانظمة السياسية السابقة على خلق ثقافة لدى عامة الشعب لا تمكنها من التعرف على حقوقها وواجباتها بشكل سلمي وفعال، ولا كيف تؤثر المدخلات والقرارات في الدولة، حيث ان الحقوق والالتزامات لم يكن يعرفها ويدركها سوى صفوة المجتمع (عبد الجبار، ٢٠٠٤: ٢٥) .

ان التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ادخل مفاهيم حديثة على الشعب العراقي لم يكن يعرفها من قبل ومن تلك المفاهيم الديمقراطية والفيدرالية وبناء مؤسسات دستورية حيث اعتبرت الشعب العراقي هو صاحب السيادة وهو من ينتخب السلطة التشريعية (مجلس النواب) الذي يعد في النظام البرلماني مصدر السلطات، ويفرض ذلك احترام سيادة القانون والاعتراف بحقوق الاقليات، وكذلك خلق ثقافة سياسية جديدة لدى الشعب العراقي تتناسب مع التغيرات التي قد حصلت بعد عام ٢٠٠٣، ان تفعيل مبدأ الشراكة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي يمكن ان يتحقق من خلال مجيء حكومة الشراكة الوطنية التي تعمل على مشاركة الوطنية التي تعمل على مشاركة عامة مكونات الشعب في صنع واتخاذ القرار وفق ما يسمى بالديمقراطية التوافقية ، والتي تتطلب موافقة الجميع على اتخاذ اي قرار سياسي او اجتماعي او اقتصادي بالاضافة إلى القرارات الاخرى، حيث ان محاولة للتفرد بالحكم من قبل الاحزاب السياسة سوف تؤدي بطبيعة الحال إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في العراق (يحيى، ٢٠١٤: ٨٧) .

وبسبب قلة معرفة الشعوب بمبدأ الديمقراطية انبثقت مشاكل في تطبيق الفيدرالية بشكل سلمي، وذلك بسبب غياب الشعوب بالهوية المشتركة بسبب تعدد الأديان والثقافات والطوائف والقوميات في

العراق بالإضافة إلى حداثة تجربة المشاركة السياسية وعدم ثبات فكرة الديمقراطية بشكل واضح (عزيز: ١٤٧).

ان ابرز ما تسعى الفيدرالية إلى تحقيقه هو تفعيل الديمقراطية وتحقيق الوحدة الوطنية باعتبارها من ابرز عوامل تحقيق الاستقرار السياسي، حيث ان تطبيق الديمقراطية يضمن اتخاذ القرارات وتشريع القوانين بواسطة الاغلبية ورضى الاقليات في العراق، وبذلك لا تشعر الاقليات بأي خوف من الاغلبية، وذلك بفعل المواطنة والشراكة الفعلية في السلطة وتحقيق توازن دستوري، وبذلك يكون له اثر واضح على تحقيق الاستقرار السياسي (كردي، ٢٣٢) .

فلو اخذنا تجربة اقليم كردستان باعتباره الاقليم الوحيد في العراق، فعلى الرغم من قلة ما تملكه من موارد مالية وضعف الامكانات الا انه اصر على ارساء قواعد واسس على كافة المستويات، سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وقد مكنه ذلك من مواكبة التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حيث اصبح الاقليم جزءا من الدولة العراقية، فنظم الدستور العراقي وطبيعة العلاقة بين الاقليم والمركز وتوزيع الصلاحيات والاختصاصات وتوزيع الموارد، وبسبب الخبرة المتراكمة لدى القيادات السياسية في الاقليم فقد نجحوا في تحويل فكرة الاقليم إلى حقيقة واقعية ذات ثبات نسبي، وقد حصل ذلك على الرغم من الخلافات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والتي انتهت بتوحيد الادارة في الاقليم، حيث ان ذلك النجاح قد تطور بعد العام ٢٠٠٣ وخصوصا على المستوى السياسي (حافظ، ٢٠١٤: ١٩٠-١٩١) .

ومن خلال ذكرنا تجربة اقليم كردستان العراق في المشاركة السياسية سواء في الانتخابات وصناعة القرار ومدى اثرها على تحقيق الاستقرار السياسي نجد انه مرت فترة ١٤ عاما على اجراء اول انتخابات مجلس وطني للاقليم، وقد جرت انتخابات الدورة الثانية للمجلس الوطني لاقليم كردستان العرلاق وذلك بتاريخ ٣٠/ كانون الثاني/ ٢٠٠٥ وقد جرت تلك الانتخابات بالتزامن انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات في العراق، وقد شاركت في الانتخابات ١٣ قائمة حيث تمكنت ٣ قوائم في الحصول على تمثيل في المجلس الوطني، من تلك القوائم القائمة الوطنية الكردستانية، وكذلك الجماعة الاسلامية في كردستان العراق وحزب كادحي كردستان، حيث ان النظام التمثيل النسبي مع جعل الاقليم في دائرة انتخابية واحدة، وجعل القوائم مغلقة، حيث تم تعديل قانون انتخابات المجلس الوطني في عام ٢٠٠٤ بموجب التعديل الثالث رقم (٤٧) فقد تم زيادة نسبة لكوتا النسائية إلى ٢٥٪ والغاء حاجز ٧٪ كشرط لدخول المجلس والغاء ظاهرة المناصفة بين الحزبين الرئيسين في الاقليم، اما بالنسبة لانتخابات الدورة الثالثة التي جرت في ٢٥ تموز ٢٠٠٩ تمت مشاركة قوائم مختلفة في الانتخابات مما ساعد على اجراء تعديل لقانون الانتخابات وذلك بسبب المنافسة، حيث تضمنت تلك التعديلات السماح للاكراد خارج الاقليم بالمشارك في الانتخابات، وكذلك منح مقاعد للكل من الاشوريين والكلدان والسريان وكذلك منح ٥ مقاعد للتركمان ومنح مقعد واحد للارمن وزيادة نسبة لكوتا النسائية إلى ٣٠٪ (توفيق، عبابكر، ٢٠١٢: ٣٠١- ٣٠٢).

اما بالنسبة للانتخابات عام ٢٠١٤ وفق ما علنته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فان نسبة المشاركة في الانتخابات في اقليم كردستان بلغت نحو ٧٠٪ بينما بلغت نسبة المشاركة في كافة عموم العراق ٦٠٪ حيث ان العملية الانتخابية في اقليم كردستان خلت من مظاهر العنف والاغتيالات السياسية والتفجيرات كما حصل في بغداد والمحافظات الاخرى، وذلك بسبب التنافس بصورة ديمقراطية بين الاحزاب في الاقليم (يحيى: ٢٠١٤: ٨٨) .

اما بالنسبة لانتخابات المجالس النيابية التي اجرت في العراق لعام ٢٠١٨ فقد شهدت تراجعا في نسبة المشاركين في الانتخابات، وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع انتخابات عام ٢٠١٤ بالاضاة إلى حدوث العديد من الخروقات وحصول حالات تزوير واضحة ادت إلى حصول خلافات بين مختلف القوى السياسية العراقية (aljzeera,2018) .

ان ما شاهدته تلك الانتخابات من تدني نسبة المشاركة بالاضافة إلى الخروقات التي حصلت فيه ادت إلى ايجاد حالة من عدم الثقة بين مختلف الاطراف، واثرت سلبا على جهود تشكيل الحكومة برئاسة عادل عبد المهدي، وان ذلك الامر يؤثر سلبا على جهود الحكومة في انجاز مهامها وواجباتها وبالتالي يؤثر سلبا على المشهد السياسي، ويجعله غير مستقر (السرحان، fcdrs.com.2018) .

وبالتالي فان تحقيق الاستقرار السياسي في العراق يستوجب نسبة مشاركة سياسية فعاله في صنع القرار السياسي، وذلك عن طريق مساهمة المواطنين في ذلك النشاط، حيث ان مستوى الاستقرار السياسي يعتمد وبشكل اساسي على نسبة المشاركة السياسية، والمؤسساتية السياسية. (مركز العراق الجديد: news Iraq cente: 2018) .

ترى الدراسة ان مجمل ما حصل في انتخابات عام ٢٠١٨ وما رافقه من انتهاكات اثر سلبا على جهود تشكيل الحكومة، وذلك لانعدام الثقة بين مختلف القوى السياسية، وكذلك تشتت القرار وتأثير المحيط الاقليمي والدولي وبشكل ملحوظ وعلني.

ثانيا: اسهام العامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار السياسي:

يعتبر العامل الاقتصادي من ابرز العوامل التي تساعد على نجاح تطبيق النظام الفيدرالي واسقراره، وذلك يمكن تحقيقه من خلال ايجاد مورد اقتصادي لازم يضمن توفير تمويل للحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، وذلك ان الحكومات بدون توفير الموارد الاقتصادية والمالية لا يمكنها ممارسة مسؤولياتها والقيام بواجباتها (عزيز، ٢٠١٠: ١٥١) .

كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ يعاني من ظروف صعبة ، وذلك بسبب الحصار المفروض عليه والحروب السابقة التي قد اثقلت كاهل الدولة العراقية اضافة إلى الاخطاء المتكررة والسياسات الخاطئة وزيادة الاتفاقات على المؤسسة العسكرية، فجملة ما حصل اوجد حالة من الفقر والبطالة ونقص الخدمات، على الرغم مما يمتلكه العراق من ثروات وبعد التغيير الذي حصل في العراق بعد الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣ قد فرضت ومورست العديد من السياسات الخاطئة التي احدثت اصرار بالاقتصاد والمجتمع العراقي، مثل قرار حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية وادى بطبيعة الحال إلى تحويل الالاف الى عاطلين عن العمل، وكذلك استخدام سياسة المحاصصة وزيادة الفساد المالي، ادى ذلك إلى تدني مستوى المعيشة والخدمات والاعمار للمحافظات العراقية، وتدني المستوى التعليمي والصحي في العراق (احمد، ٢٠١٣: ٤٨٥).

ان تطبيق الفيدرالية في العراق سوف يساعد على توزيع الحقوق الاقتصادية بالتساوي بين المحافظات والاقاليم، وذلك سوف يساعد على تقليص الفجوة بين المحافظات وكذلك بين الفقراء والاغنياء، وان تقليص تلك الفجوة سوف يزيد من الطبقة الوسطى واستفادة الجانب الاكبر من المجتمع العراقي من الناحية الاقتصادية (عبد الجبار، ٢٠٠٤: ٢٤) .

والتطبيق الفيدرالية في العراق سوف يساعد على توزيع الحقوق الاقتصادية بالتساوي بين المحافظات والاقاليم، وذلك سوف يساعد على تقليص الفجوة بين المحافظات وكذلك بين الفقراء والاغنياء، وان تقليص تلك الفجوة سوف يزيد من الطبقة الوسطى واستفادة الجانب الاكبر من المجتمع العراقي من الناحية الاقتصادية (عبد الجبار، ٢٠٠٤: ٢٤) .

والتطبيق الفعلي للامركزية الادارية حصل بعد العام ٢٠٠٣ وكانت تلك التجربة من خلال مجالس المحافظات التي تقوم بدورها في توزيع الموارد والاموال على شكل مشاريع وخدمات في المحافظات دون الرجوع إلى الحكومة المركزية بالاضافة إلى المشاريع التي تتم بصورة مشتركة مع الحكومة المركزية، ان المصدر الاساسي للموازنة العراقية هو النفط، وان الحكومة الاتحادية هي المسؤولة والمخولة في بيع النفط، وبذلك تكون الاموال بيد الحكومة الاتحادية ، وهي بذلك تكون مسؤولة عن صرف تلك الاموال ضمن ما يعرف بالموازنة السنوية، الا ان هنالك ظروفا وعوامل تتأثر بها عملية توزيع الموازنة، حيث تدخل العوامل الحزبية والطائفية في توزيعها وفقا لرغباتها ومصالحها (المطوري: ٧٥-٧٩) .

ولاشك ان توزيع الثروات بشكل عادل ومتوازن واقامة مصالح اقتصادية بين المحافظات والاقاليم يؤثر بطبيعة الحال على توطيد الروابط بين مكونات الاقاليم والمحافظات، ويحد من حالة الاحتقان الطائفي والسياسي، ويحوله إلى ايجاد حالة من التنافس بين مختلف المكونات لتحقيق الافضل في مختلف المجالات، فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة الامريكية قبل توحدها تعاني من صراع سياسي وعزلة اقتصادية، ولكن اختلف الحال بعد توحد الولايات المتحدة الامريكية، وشجع ذلك في توطيد العلاقة بين مختلف المكونات وخروجها من عزلتها الاقتصادية وقيام علاقات تجارية مع بعضها البعض حيث ادى تطبيق الفيدرالية إلى توحيد المصالح فيما بين تلك الولايات (قباني، ١٩٨١: ٢٠٦) .

يمكن القول ان هنالك علاقة ترابطية بين كل من الجانب الاقتصادي والاستقرار السياسي فالنجاح على المستوى الاقتصادي سوى يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي وكذلك الحال بالعكس، اي يؤثر ويتأثر بها. (السمالوطي، ١٩٨٧: ١٦٧) .

وبسبب المكانة الاقتصادية التي يتمتع بها اقليم كردستان العراق والتي ساهمت وبشكل فعال في تحقيق تنمية اقتصادية، وزيادة النشاط الاقتصادي، توجد هنالك مؤشرات على وجود تنمية اقتصادية، حيث يلاحظ انخفاض نسبة البطالة في اقليم إلى ١٢٪ وزيادة الاستثمارات في اقليم كردستان إلى واحد وثلاثين مليار دولار، ويرجع ذلك كله إلى توفير بيئة امنة تتمتع بالاستقرار وتشجع على الاستثمار بالاضافة إلى وجود قيادة سياسية حكيمة قد استغلت ما لديها من موارد في تحقيق استقرار سياسي يضمن تحقيق مصالحها الاقتصادية وزيادة الاستثمارات في اقليمها (يحيى، ٢٠١٤: ٩١) .

ان الوضع الاقتصادي في العراق كان مستقرا ومنتعشا إلى عام ٢٠١٤ وبعد الاحداث التي شهدها العراق واحتلال داعش لمساحات واسعة وسيطرته على ثروات تلك المناطق ادى ذلك إلى اضعاف الوضع الاقتصادي للبلد، حيث شهدت تلك الفترة موجة نزوح هائلة بالاضافة إلى انخفاض في اسعار النفط الذي يعتبر هو المصدر الرئيسي للبلد، ادى ذلك إلى احداث ارباك في اداء الحكومة في مواجهة تلك الازمات، مما جعل وضعها الاقتصادي يتطلب مساعدة المجتمع الدولي لها، حيث صرح السفير الامريكي في العراق سليمان دوغلاس انه لاتزال هنالك ازمة مالية واقتصادية في العراق، وخصوصا في موازنة ٢٠١٨ وذلك لاستمرار الازمات وعدم انتهائها بشكل نهائي (: www.usid.gov2018).

ونظرا لاهمية العامل الاقتصادي في العراق وتأثيره على استقرار البلد يستوجب على الحكومة العراقية تقليل الاعتماد على النفط كمصدر اساسي للموازنة، لان ذلك عرض البلاد لصدمات كثيرة، بل يجب تشجيع قطاع الصناعة والزراعة والسياحة وبالاخص الدينية منها والعمل على تطويرها والاستفادة منها كمصدر للموازنة (كاظم: ٢٠١٨: ٤٥٩) .

ترى الدراسة ان للعامل الاقتصادي دورا حيويا ومهما في ايجاد بيئة امنة ومستقرة وان اي خلل او ضعف في العامل الاقتصادي سوف يؤدي إلى احداث خلل في وظائف الدولة وعجزها في القيام بواجباتها، وبالتالي يؤثر على ايجاد حالة من عدم الاستقرار سواء مع بتعاملها مع البيئة الداخلية او الخارجية.

ثالثا: مدى اسهام اللامركزية الادارية في تحقق الاستقرار السياسي:

ان ابرز ما تعمل على تحقيقه اللامركزية الادارية هو تفعيل دور المشاركة الادارية في الدولة حيث توزع السلطة بين الحكومة الاتحادية وبين الحكومات المحلية والاقاليم ومختلف الهيئات الادارية الاخرى، وذلك يضمن عدم تركز السلطة بيد سلطه واحدة ومحددة حيث ان تلك الهيئات والمؤسسات يكون لها استقلال اداري تحت انظار السلطة المركزية (المطوري، ٢٠١٤: ٦٧) .

يستوجب ذلك مشاركة كافة فئات المجتمع في عامة اجهزة الدولة بمختلف اشكالها، سواء كانت امنية او بيروقراطية، فان تمثيل المكونات المختلفة للمجتمع العراقي في مؤسسات الدولة يعد من اهم مظاهر الديمقراطية (صالح، ٢٠١١: ٥٥).

ان نقل الصلاحيات وتوزيع الموارد بين السلطة المركزية والسلطات الاقليمية والمحلية يعد من مسببات الاستقرار السياسي حيث تفوض باتخاذ القرار ضمن ماهو محدد لها، وان ابرز ماتسعى إلى تحقيقه اللامركزية الادارية هو ضمان دور المواطنين في صنع واتخاذ القرار بالاضافة إلى تحقيق استقرار سياسي وهو الهدف الاسمى (يحيى، ٢٠١٤: ٩٢) .

ان اغلب المشاكل التي قد يعانى منها العراق هي بسبب السياسات المركزية، وعلى الاغلب تكون هنالك علاقة تبعية للاطراف تجاه المركز، حيث ان هذه التبعية تشل من قدرة الاطراف على التطوير والابداع، فان ابرز ايجابيات اللامركزية انها تفسح المجال امام المحافظات في بناء وتطوير نفسها، وذلك من خلال منحها الصلاحيات والسلطات التي قد تمكنها من احداث ذلك التطور، وخير دليل على ذلك هو الازدهار العمراني والحضاري في مدن اقليم كردستان الذي جعل منها بيئة امنة ومقصدا للسياح والوافدين من كل مكان. (عبيدة، annaba.org:2018) .

ولايمكن للامركزية الادارية تحقيق غايتها الا من خلال توفر العديد من المعطيات الضرورية لكي تعمل على تحقيق الهدف المنشود، ومن ابرز تلك المعطيات وجود وحدات محلية يتوجب الاعتراف بها، بالاضافة إلى الاعتراف بوجود سلطات وهيئات تتولى ادارة تلك الوحدات وضرورة الاعتراف بشخصيتها المعنوية، وان تلك الهيئات تكون خاضعة تحت سلطة الحكومة المركزية (الدليمي، ٢٠١٢: ٢٧) .

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق وما قد حدث في تغيير في شكل النظام اتجهت الانظار إلى المطالبة بتفعيل اللامركزية الادارية، وذلك لحرصهم على عدم تركز السلطة مرة اخرى في يد جهة محددة، وذلك بسبب ما عانوه من الانظمة السابقة وان رغبة المجتمع العراقي في المساهمة في كافة الجوانب المتعلقة بحياته وتفعيل دوره في المشاركة في مختلف الجوانب، كان الدافع للمشرع العراقي في تشريع قوانين تتعلق باللامركزية ، وذلك نجده في الدستور العراقي المؤقت للعام ٢٠٠٤ ودستور العراق الدائم للعام ٢٠٠٥ حيث تم تشريع قانون لمجالس المحافظات، الا ان ذلك القانون لم يحقق الهدف المنشود نتيجة للعديد من الاسباب منها الفساد المالي والاداري، بالاضافة إلى نقص وحرمان بعض المحافظات من التخصيصات المالية لاسباب عديدة تكاد تكون اغلبها سياسية وكذلك عدم قدرة الكوادر والبنى التحتية على القيام بدورها بسبب ضعف امكاناتها وخبراتها وتغلغل المحسوبية في كل شيء سواء في التعيينات او عدم تكافؤ الفرص (المطوري، ٢٠١٤: ٧٦) .

المطلب الثاني: الخيارات المستقبلية للاستقرار السياسي في العراق :

بسبب الاحداث التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحوله من نظام الحكم الشمولي الى نظام توجد فيه حكومة وبرلمان منتخبان من قبل الشعب بالاضافة إلى امتلاكه دستور دائم حظي بموافقة الاغلبية، حيث وضع الدستور العراقي الدائم اسس للنظام الفيدرالي الا ان مستقبل النظام الفيدرالي لم يحسم، بل اصبح مفتوحا امام العديد من الاحتمالات والخيارات، وذلك بسبب الظروف اللاحقة التي شهدها العراق، وكذلك بسبب حداثة التجربة الفيدرالية في العراق، وكذلك وجود العديد من العقبات والمشاكل في النصوص الدستورية، ولم يتم الاتفاق على تفسير محدد بشأنها كل تلك الامور التي شهدها العراق فتحت الابواب امام وجود احتمالات وخيارات لمستقبل الفيدرالية في العراق، وسوف نوضح ابرز تلك الخيارات فيما يلي:

- الخيار الاول: بقاء الوضع الراهن كما هو اللامركزية الاداري للمحافظات العراقية واستقلال كردستان.

ان الوضع الراهن الذي يشهده العراق في تطبيق الفيدرالية عبر استقلال اقليم كردستان واللامركزية الادارية للمحافظات العراقية يعكس الحالة المستقبلية لتطبيق الفيدرالية، وذلك عبر وجود اقليم كردستان العراق الذي يتمتع باستقلال ذاتي بموجب الدستور العراقي، حيث يعترف بوجوده ويوضح امتيازاته وحقوقه، فاقليم كردستان يوجد إلى جانب المحافظات العراقية التي تكون الحكومة الاتحادية هي

المسؤولة عنها، وتلك المحافظات لا ترتقي إلى مستوى الوحدات الاقليمية، بل وحدات ادارية تكون حكومة بغداد هي المسؤولة عنها (كاميرون، ٢٠٠٧: ١٣) .

ويقتصر الوضع الراهن في تطبيق الفيدرالية فقط على اقليم كردستان الذي يحاول جاهدا للتوسع إلى مناطق هي في الاصل متنازع عليه (سنجار، كركوك، خانقين، مندلي، زمار، مخمور) وذلك باعتبار لان تلك المناطق متنازل عليه ويوجد فيها اغلبية كردية وذلك وفق رؤية الاكراد لتلك المناطق بالاضافة إلى تمتع باقي المحافظات العراقية باللامركزية الادارية، حيث ان واقع الحال يحدد تطبيق الفيدرالية على جزء محدد من العراق (جريدة الصباح، ٢٠٠٥: ١٢٢٣) .

ترى القيادات الكردية التي تتمتع مناطقها بفيدرالية ضرورة ايجاد فيدرالية اخرى إلى جانب فيدرالية اقليم كردستان، وذلك لضمان نجاح التجربة الفيدرالية في العراق والتي تستوجب اقامة فيدراليات اخرى إلى جانب اقليم كردستان العراق (النعيمي، ٢٠٠٤: ٣٢٥).

رفض الاكراد تطبيق اللامركزية الادارية لاقليم كردستان العراق، بل ان قسما منهم طالب بكونفدرالية مع العراق قبل اقرار الفيدرالية في الدستور العراقي (المفتي، ٢٠٠٨: ٦٨٥) .

الا ان اقرار الفيدرالية في الدستور العراق ٢٠٠٥ على اعتبار انه الخيار الامثل لكنه لايزال غامضا وغير محدد، حيث لم يكن هنالك اي اسس او جذور سواء كانت سياسية او اجتماعية لتطبيق الفيدرالية في العراق، على العكس من اقليم كردستان، حيث واجهت الفيدرالية معارضة من قبل اغلب التيارات والقوى السياسية، وذلك لعدم وضوح الفكرة لاغلب المعارضين اذ كانوا ينظرون للفيدرالية على انها تقسيم للعراق، وكان ذلك الامر يبرر مخاوفهم من تطبيق الفيدرالية (عزيز، ٢٠١٠: ١٥٥) .

يعد هذا الخيار هو المطبق حاليا في العراق في ظل غياب الحلول للمشاكل الدستورية بين كل من المركز وحكومة الاقليم، وبين المركز والحكومات المحلية للمحافظات، اذ توجد هنالك حالة من عدم الوضوح في الرؤيا لتفسير المواد الدستورية، بالاضافة إلى عدم وجود ثقة بين مختلف القوى السياسية، الامر الذي ادى إلى تعطيل العديد من المشروعات والقوانين التي تخدم البلد، حيث ان كل طرف يعمل وفقا لمصلحته واذا استمر الحال سوف يخلق العديد من الازمات التي تؤثر على الاستقرار السياسي في العراق (طعمة: ٢٦) .

ان الحكم اللامركزي هو في الاساس توزيع الاختصاصات والسلطات بين كل من الحكومة المركزية والوحدات الادارية المختلف في ظل وجود دولة موحدة وشعب واحد، وهذا الخيار يعتبر من ابرز الخيارات للمرحلة الحالية التي يشهدها العراق، وبسبب طرح الولايات المتحدة لمشروع تقديم العراق إلى ثلاث دول، حيث ان الطرح قد سبب القلق للمعارضين للفيدرالية، حيث اصبحوا من ابرز الداعين إلى اللامركزية الادارية باعتبارها البديل الانسب لتقسيم العراق (الشمري، ٢٠٠٩: ١٤٧) .

ان تطبيق اللامركزية الادارية هو من يساهم في ترسيخ دعائم الديمقراطية في البلد، حيث لاتوجد هنالك الديمقراطية دون الاخذ باللامركزية، ان تعزيز مفهوم المشاركة عن طريق اللامركزية الفيدرالية تعزز من مفهوم النفوذ والثروة والشراكة، وبذلك تخلق حاله من الرضى والاستقرار (الطائي، ٢٠١٦: ١٦) .

ان الوضع الذي يمر به العراق يتطلب الحاجة إلى اللامركزية، حيث يكون للوحدات الادارية والاقاليم سلطات وصلاحيات واسعة، الا ان تجربة العراق في الفيدرالية والديمقراطية هي تجربة حديثة والتي تستوجب نضجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حيث ان تجربة اللامركزية سوف تساعد في المستقبل على بيان حاجة العراق إلى تطبيق الفيدرالية اذ توفرت مقومات الامن والاستقرار والخبرة الادارية وتوفر المصادر المالية، لذلك تعتبر اللامركزية الخيار الامثل للعراق في الوضع الراهن (جلود. وهيب : ٢١٦) .

حيث يرى الدكتور في العلوم السياسية (سعدي الابراهيم) بأن بقاء العراق وفق نظام فيدرالي الذي قد طبق بعد عام ٢٠٠٣ وتم تقنينه في دستور العراق الدائم للعام ٢٠٠٥ عندما تم الاعتراف باقليم

كردستان كاقليم فيدرالي وحيد في البلاد مع بقاء بقية العراقة على شكل محافظات غير منتظم باقليم على الرغم من ان الدستور قد فتح المجال لتشكيل اقاليم اخرى الا ان الظروف الداخلية والاقليمية والدولية يبدو انها ستحافظ على الوضع الراهن كما هو على الاقل في المستقبل القريب، نسبيا والذي يبدو انه في حال تغيرت المعادلات الداخلية والخارجية قد يتغير الوضع الراهن للفيدرالية المطبق حاليا (الابراهيم، ٢٠١٨) .

النظام الثاني: قيام نظام فيدرالي متوازن والعمل على إيجاد حلول توافقية بصورة سلمية :

حيث يعد هذا الخيار التفاؤلية، وذلك ما ينتج وما يصدر عنه من مؤشرات عن تطبيق نظام فيدرالي متوازن تكون من صالح كافة الاطراف العراقية على اختلاف اشكالها وتنوعها، وذلك من خلال السعي لايجاد حلول منطقية تكون موضع ثقة ورضا كافة الاطراف فيما يتعلق بمشكلة توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين كل من حكومة المركز والاقاليم، وكذلك انهاء وحل مشاكل المناطق المتنازع عليها من خلال اتفاق سكان تلك المناطق على الية دستورية تنظم وضع تلك المناطق، بالاضافة إلى إلى خلق جو عادل فيما يتعلق بتوزيع الموارد والثروات من الغاز والنفط على شكل قوانين تنظم تلك العملية، وان مجمل ذلك سوف يساعد على حل الخلافات ويعزز الحوار وجلوس الاطراف على طاولة واحدة للاتفاق على طريق يرسم مستقبلها من خلال الاتفاق على عقد وطني يرسم امور البلد للمرحلة القادمة، وكذلك العمل على توفير غطاء قانوني لتفسير النصوص الدستورية الغامضة من خلال مجلس النواب (العكيلي، ٢٠٠٩: ١١٦- ١٢٣) .

ان تشريع قوانين مهمة مثل قانون تشكيل المجلس الاتحادي فعليا، وكذلك تشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا سوف يساهم في بدء صفحة جديدة، وخصوصا في المواضيع المهمة مثل تشكيل اقاليم جديدة، ومن خلال دراسة التجارب السابقة في تطبيق الفيدرالية مثل التجربة الكندية والتجربة السويسرية والتي تعد من ابرز الامثلة على تحقيق الاندماج السياسي، وكذلك التغلب على مختلف العوائق والعقبات في سبيل التوصل إلى حالة من التفاهم بين مختلف الثقافات التي يتكون منها المجتمع، وذلك بدوره يعزز مكانة الاقليات والحفاظ عليها حيث يكون للمؤسسة الدستورية والسياسية الدور الابرز في ايجاد حالة من الاندماج والتوحد بين مكونات الشعب، وكذلك بيان الطرق للتعامل مع المشكلات السياسية والصراعات والعمل على حلها بصورة سلمية وحضارية، وان تطبيق ذلك الخيار سوف يعزز رغبة مختلفة الاطراف في التعايش بصورة سلمية ، وكذلك ضمان العراق من خلال تطبيق النظام الفيدرالي الاتحادي وحل المنازعات وادارة الحوارات بصورة ديمقراطية (العبيدي، ٢٠١٥: ١٦٧) .

ويكون للمؤسسة الدستورية دور مهم في توحيد شعب متعدد الثقافات والاديان والطوائف وتحويل ذلك الاختلاف إلى مزايا وتحقيق طموحاتهم المختلفة والحفاظ على هويتهم (كردي، ٢٩١) .

حيث يرجح الدكتور في العلوم السياسية على بشار اغوان ان هذه الخيار هو الاقرب للتطبيق ، وذلك على المدى القريب والمتوسط في العراق، حيث ان التقارب في وجهات النظر بين الاقليم والحكومة المركزية سوف يؤدي إلى ايجاد طبيعة جديدة لعلاقة متوازنة بين كل من حكومة المركز وحكومة الاقليم (اغوان: ٢٠١٨) .

- الخيار الثالث: اقامة نظام فيدرالي وفق اسس ادارية جغرافية (فيدرالية الاقاليم)

ان خيار الفيدرالية الجغرافية يكون مفروضا على مجموعة بشرية وفق نطاق جغرافي، بغض النظر عن التكوين العرقي الذي من الممكن ان يكون متجانسا او خليطا للعديد من المكونات، لكن العامل الجغرافي والتاريخي هو الذي يوحدهم على الرغم من اختلاف اللغة والعادات والتقاليد للمواطنين (الروضان: ٢٠١٧) .

ان ابرز ما تسعى إلى تحقيقه الفيدرالية الجغرافية هو العمل على تحويل المحافظات والوحدات الادارية إلى فيدراليات يكون لها استقلاليتها على المستوى الداخلي، بالاضافة إلى ارتباطها مع الحكومة الاتحادية باعتبارها هي المسؤولة عن السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والدفاع والامور المالية

والاقتصادية، ويبرر انصار هذا الخيار على ان تطبيقه لا يقوم على اساس الدين او المذهب او الطوائف بل على اساس جغرافي، وبذلك تكون هنالك فرصة لنجاحه (عبد الامير، ٢٠٠٥: ١٣٦).

ان المفهوم الشائع عن الفيدرالية قانونيا ودوليا هو ان عملية تقسيم اداري للمحافظات المتجاورة وفق اسس اللامركزية، فان عملية التوزيع تكون وفق اسس ادارية وجغرافية وليس على اساس العرف او الدين او الطائفية، وذلك لحرصها على حقوق كافة افراد الشعب (الشمري: www.aliraqnews.com) .

ان تطبيق الفيدرالية وفق اسس جغرافية سوف يساهم في ايجاد حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي والعمل على ضمان حقوق كافة المكونات في الاقليم، وسوف يعزز نشر ثقافة التسامح وتحقيق التعايش السلمي وتعزيز الشعور بالمواطنة وخلق هوية وطنية موحدة (كردي: ٢٩١) .

قدم السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن الذي شغل عضو في لجنة الامور الدولية في الكونغرس الامريكي، خطة لحل مشكلة العراق إلى جورج بوش حيث تضمنت تلك الخطة تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق المنطقة الشمالية وهي التي تشمل مناطق الاكراد، والمنطقة الوسطى وهي التي تشمل مناطق السنة، والمنطقة الجنوبية وهي التي تشمل المناطق الشيعة، اما بالنسبة لبغداد سوف تكون هي العاصمة الفيدرالية، حيث يرى جوزيف بايدن ان تحقيق تلك الخطة سوف يمنع حصول حرب داخلية بين مختلف الطوائف في العراق، ويحقق الاستقرلار السياسي، حيث ان الرؤية العراقية مؤيدة لنظام فيدرالي وفق اسس جغرافية وليس دينية او مذهبية او طائفية (الطالقاني، ٢٠٠٧) .

الا ان خيار تطبيق الفيدرالية وفق اسس جغرافية في عدة اقاليم قد اثار مخاوف على المستقبل السياسي للعراق، الا ان موقفهم من ذلك الخيار ليس الا لحرصهم على وحدة واستقرار العراق، وحيث ان المؤيدين لهذا الخيار يرون ان تطبيقه سوف يفوت الفرصة امام من يريد تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة فانهم يرون ان تطبيق ذلك الخيار سوف ينوع الاقاليم في تكوينها السكاني ، سواء على مستوى الطوائف او العرق، حيث ستشهد الاقاليم حالة من تعزيز الشعور بالمواطنة والعمل على جعلها قوية ، وسوف يشعر الجميع بالمواطنة والانتماء إلى كيان واحد هو العراق (جابر: ٢٦٤) .

الا ان هنالك توجد مخاوف لا يمكن تجاهلها من قبل بعض المعارضين حيث يرون انه توجد معوقات إلى جانب المعوقات الطائفية والعرقية، حيث توجد مشكلة حول مدى قدرة تلك الاقاليم على توفير قدرة مالية لضمان استمرار عمله، حيث وضع المؤيدون لذلك الخيار عدة حجج لتبرير مخاوف المعارضين، وهي ان النفط العراقي هو ملك لكل العراقيين، اي ان نفط كركوك ونفط البصرة ليس حصرا على اهلها، فهو ملك لكل العراقيين من الشمال إلى الجنوب، وكذلك توزيع تلك الثروات بشكل عادل بين المحافظات وفقا للنسبة السكانية (حكمت، ٢٠١٣: ١٣٧) .

لا يخلو ذلك الخيار من الصعوبات والتحديات فبالنسبة للمكون السني فهم يعانون من مسألة عدم وجود مرجعية موحدة لهم يرجعون اليها كما هو الحال للشيعة والكرد، وكذلك تعاني تلك المناطق من تنافسات عشائرية وحزبية داخل تلك المناطق، اما بالنسبة للتحديات التي تواجه ذلك الخيار وهي هل تشكيل الاقاليم وفق اسس جغرافية يشمل انضمام تلك المحافظات تحت اقليم واحد ، ام تشكيل اقليم خاص لكل محافظة، اما بالنسبة لمناطق الوسط والجنوب فهم يرفضون هذه الخيار على اعتباره انه تقسيم للعراق على الرغم من مطالبه بعض القوى السياسية الشيعية به. (الشلاه: ٢٠١٧)

والمطلوب من تطبيق ذلك الخيار هو الحفاظ على وجدة البلد ضمن التعدد والتنوع الذي يحتويه البلد ومحاولة الابتعاد قدر الامكان لتطبيق فيدرالية الاقليم وفق اسس طائفية لتجنب دخول البلد في حرب اهليه. (السامرائي: ٢٠١٦) .

حيث يرجح الدكتور في علوم السياسة علي بشار اغوان انه من الممكن الاخذ بخيار اقامة فيدرالية وفق اسس جغرافية اي فيدرالية الاقاليم لكن على المستوى البعيد (اغوان: ٢٠١٨) .

حيث ترى الدراسة ان الاشكالية التي توجد في ذلك الخيار هو مدى قدرة الاقليم في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقليم بالاضافة إلى مشكل التنازع في الحدود بين المحافظات التي يستوجب حلها.

الخيار الرابع : اقامة فيدرالية للمحافظة دون الغاء فكرة لفيدرالية الاقاليم :

ان العراق في تكوينه اداريا يتكون من ثماني عشرة محافظة ووفقا لهذا الخيار سوف يصبح لدينا ثمانية عشر اقليميا، وفي حال شعرت تلك المحافظات في الحاجة إلى الاندماج مع بعضها سوف يكون لها الحق في تشكيل اقليم خاص بها مثل اقليم الشمال للكرد (تقي: www.arabitmes.com) .

حيث توجد هنالك العديد من وجهات النظر للاخذ بذلك الخيار ومنها عدم غبن حقوق تلك المحافظات في الحصول على اقليم خاص بها، او رغبتها في الاتحاد مع محافظات اخرى لتشكيل اقليم فيدرالي، مما يحقق طموح وامال كل محافظة او مجموعة محافظات وكذلك يحقق المساواة ويمنع الظلم (حكمت، ٢٠١٣: ١٣٨) .

وبذلك يضمن حقوق كل محافظة في الحصول على ايراداتها المحلية بالاضافة إلى حصتها من الميزانية العامة للدولة، تكون هناك فرصة لتلك المحافظات في النهوض وتطوير نفسها، دون الاعتماد على جهة اخرى وكذلك ضمان توزيع الثروة بشكل عادل وعدم تركز الا موال بيد السلطة المركزية (نافع: www.aliraqnews.com) .

ان تطبيق ذلك الخيار سوف يحدد مسؤوليات الوحدات الادارية لتكون محدودة فقط لنفسها مما يساعد على تركيز الجهود في تطوير نفسها وتحقيق التنمية بشكل فعلي وكذلك الحد والقضاء على الفساد الاداري والمالي وتحقيق المساواة بصورة عادلة، حيث يصبح عمل تلك الوحدات اكثر فاعلية بالمقارنة مع عمل الوحدات الكبيرة (حكمت، ٢٠١٣: ١٣٩) .

ان خيار فيدرالية المحافظات سيحل العديد من المشاكل ومنها مشكلة محافظة كركوك إلى حين تطبيع الاوضاع فيها وبذلك تحقيق الاستقرار السياسي بعيدا عن التجاذبات والخلافات وبعد تطبيع الاوضاع فيها يكون لها الحق في تقرير مصيرها (محمد هارون: ٢٠٠٥) .

حيث يرى الدكتور في العلوم السياسية (نجم طارش) انه من الممكن تحول المحافظات إلى اقاليم مع بقاء تلك المحافظات في حدودها الجغرافية بشرط حل مشاكل الحدود مع المحافظات الاخرى او مشكلة الحدود داخل نفسها ومعالجة مشكلة الصلاحيات بين المركز والمحافظات وان حل هذه المشكلة يتطلب تعديل دستوري وان مشكلة التعديلات الدستورية هي مشكلة معقدة بحكم طبيعة الدستور العراقي، حيث لحد الان توجد هنالك حوالي ٤٤ مادة ومن ضمنها المادة ١٤٠ لم يتم حلها حيث يرى ان التشكيلة السياسية التي سوف تكون داخل اقاليم المحافظات هي بطبيعة الحال تختلف عما يوجد في الحكومة المركزية حيث يؤدي ذلك إلى وجود شد في العلاقة بين المركز والاقليم. (طارش: ٢٠١٩)

حيث ترى الدراسة ان حصول المحافظات على فيدرالية خاصة بها مع بقاء السلطة المركزية سوف يساعد تلك المحافظات على تطوير نفسها والاستفادة من مواردها بشكل جيد وضمان عدم غبن الحكومة المركزية لها بمختلف المجالات .

- الخيار الخامس: خيار تقيم العراق والفوضى

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حدثت اضرار بليغة في الدولة العراقية، فقد كان العراق دولة واحدة وانهارت في ظروف صعبة ، فتعالت الاصوات الدولية والداخلية لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات سنية شيعة كردية باعتبارها احدى الخيارات الفيدرالية المطروحة في المستقبل، حيث يبرر انصار هذا الخيار إلى مطالبتهم بتقسيم العراق منها فشل العملية السياسية وتفكك البنية الاجتماعية العراقية وعدم تحقيق اي منجزات فيما يتعلق بالامن وتحقيق الاستقرار السياسي، وكذلك تحول المجتمع من الهوية الوطنية إلى الهوية الفرعية ، حيث يقع اللوم في ذلك على الاحتلال الامريكي وما احدثه من اضرار في العراق (كردي: ٢٩٣) .

فقد انقسمت الاراء بين معارض ومؤيد لذلك الخيار، فاغلب المؤيدين يرون انه تعزيز لمفهوم الفيدرالية حيث وجهوا اصابع الاتهام إلى من يعارض ذلك الخيار وهم من يرغبون في عودة الحكم الدكتاتوري وان ذلك الخيار هو خيار امريكي بامتياز لتقسيم العراق (الطالقاني: ٢٠٠٧).

ونتيجة لعدم الاتفاق حول المسائل المهمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقاليم والمحافظات وعدم اعطاء الصلاحيات وخلافات تنتهي بالتقسيم (طعمة: ٢٥-٢٦) .

حيث يرى الدكتور في العلوم السياسية (نجم طارش) ان المشاكل المتراكمة التي يعاني منها العراق من الممكن ان تؤدي إلى تقسيم العراق وكذلك بين دور العامل الدولي الذي من الممكن ان يساهم في تقسيم العراق وكذلك من الممكن ان يكون بالضد من تقسيم العراق لان تقسيم العراق امر لايصب في مصلحة المحيط الاقليمي للعراق باعتباره يهدد امنها ووجودها لان تقسيم العراق امر لا يصب في مصلحة المصلحة المحيط الاقليمي للعراق باعتباره يهدد امنها ووجودها لان تقسيم العراق سوف في مصلحة المحيط الاقليمي للعراق باعتباره يهدد امنها ووجودها لان تقسيم العراق سوف يفتح الباب امام تقسيم دول الجوار (طارش: ٢٠١٩) .

وان المحاولة الاخيرة لاستقلال اقليم كردستان في عام ٢٠١٧ لم تلاق نتيجة ايجابية بسبب دور التحالفات الاقليمية مثل تركيا وايران التي عارضت قيام دولة كردية ، وبالتالي قد باءت بالفشل وحتى الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة لم تدعم تلك الخطوة بل ترى ان من مصلحة الكرد البقاء ضمن عراق موحد فيدرالي اتحادي (السعدي: ٢٠١٧) .

ان الدراسة هي بالضد من مشروع التقسيم في العراق، لكن مقتضيات الدراسة هي التي حتمت علينا طرح هذه الخيار باعتباره احد الخيارات المستقبلية للفيدرالية في العراق، حيث تشير المؤشرات إلى استبعاد خيار تقسيم العراق، وذلك لحرص المحيط الاقليمي على بقاء العراق موحدا لضمان سلامة بلدانهم لان تقسيم العراق سوف يفتح الابواب لتقسيم بلدانهم.

الخاتمة

الاستنتاجات

١.ان الاسس التي قامت عليها العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مثل الدستور والمحاصصة والطائفية هي اسس غير مجدية وهي السبب الرئيسي في عدم الاستقرار السياسي

٢.ان تطبيق الفيدرالية سوف يعزز من مفهوم المشاركة السياسية والاقتصادية والادارية التي تعتبر كفيل بتحقيق الاستقرار السياسي في العراق

٣.ان النظام الانسب تطبيقه في العراق هو اقامة نظام فيدرالي وفق اسس ادارية وجغرافية كما هو معمول في اغلب التجارب الفيدرالية الناجحة في العالم.

٤.ان الاخذ بالنظام الفيدرالي لا يعني تقسيم العراق

التوصيات

١.ضرورة اعادة النظر بمواد الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥ حيث بينت العديد من مواد ذلك الدستور وفق اسس خاطئة ومتناقضة وهي تعتبر المسبب الرئيس للمشاكل في العراق .

٢.ضرورة قيام وزارة التخطيط في الحكومة الاتحادية العراقية باجراء تعداد سكاني لكل محافظات العراق لتحديد حجم السكان لتلك المحافظات بما يضمن التوزيع العادل للثروات .

٣.ضرورة بناء نظام فيدرالي في العراق على اسس ادارية وجغرافية كما هو معمول به في الدول ذات التجارب الناجحة في تطبيق الفيدرالية .

٤.ضرورة تفعيل مجلس الاتحاد باعتبارة ضمانات حماية الفيدرالية في العراق .

المصادر

١. احمد، بشرى عبد الباري،(٢٠١٣)، تحليل العلاقة الدالة بين الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي في عينة مختارة من دول العالم ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٣٠.
٢. الانباري، صباح صادق جعفر، (٢٠٠٩)، اعداد الدستور العراقي ومجموعة قوانين الاقاليم والمحافظات، المكتبة القانونية، بغداد.
٣. تقي جاسم صادق، الفيدرالية ونظام الحكم في العراق، ينظر في الموقع www.arabitmes.com .
٤. جابر، ناهض حسن، الفيدرالية في العراق رؤيا ومقترحات، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة الانبار، العدد العاشر.
٥. جبير، وليد عبد، (٢٠١٦)، ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية (العراق نموذجا) دراسة اجتماعية – تحليلية، مجلة الآداب، جامعة واسط، العدد ١١٩، كانون الاول.
٦. جريدة الصباح، العدد (١٢٢٣)، بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٥.
٧. جلود، علي حسين، وهيب، عيال ماجد، النظام الفيدرالي في العراقي (واقع طموح)، مجلة السياسية الدولية، جامعة ذي قار.
٨. جميل، شنا فائق، (٢٠١١)، مستقبل العراق في بناء الدولة ومحاولات التقسيم، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن .
٩. الجنابي، ميثم، (٢٠٠٨)، العراق ومستقبل وزمن الانحطاط وتاريخ البدائل، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.
١٠. حافظ، عبد العظيم جبر حافظ، (٢٠١٤)، الفيدرالية في العراق المعوقات. الممكنات، اطروحة دكتوراه غير منشورة- جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
١١. حافظ، عبد العظيم جبر، (٢٠١٥)، الخطاب السياسي ازاء الفيدرالية بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣/٤/٩، رؤيا نقدية، مجلة واسط للعلوم الانسانية المجلد ١١، العدد ٢٩ .
١٢. حافظ، محمود محمد، (١٩٥٦)، موجز القانون الدستوري، المبادئ الدستورية العامة والدستور المصري، دار الفكر العربي.
١٣. الحسيني، علي نجيب، (٢٠٠٧)، الفيدرالية وافاق تطبيقها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع انساني.
١٤. حكمت، منى حمدي، (٢٠١٣)، الفيدرالية في فكر القوى السياسية العراقية وانعكاسها على حياة العراق السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
١٥. الدليمي، طه حامد، (٢٠١٢)، الفيدرالية او اللامركزية، ط٢ن دار نهاوند، بيروت- لبنان.
١٦. الروضان، خالد محسن، (٢٠١٧)، التجربة الفيدرالية في العراق واسباب الفشل، الزمالن، ٥/يونيو/ ٢٠١٧.
١٧. السامرائي، عامر، (٢٠١٦)، الفيدرالية في العراق بين الوحدة والتقسيم، بتاريخ ١٦/اب/ www.kitabat.com .
١٨. السعدي، سعد عزت، (٢٠١٧)، كردستان العراق بين خيارات. الفيدرالية والكونفدرالية والانفصال، بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٥، www.m.ahewar.org .
١٩. سليم، عصام، (٢٠٠٩)، الفيدرالية الخطر الداهم، دار النهضة مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
٢٠. سليمان، علي حيدر، (١٩٩٠)، تاريخ الحضارة الأوروبية الحديثة، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد.
٢١. السمالوطي، نبيل، (١٩٨٧)، بناء القوة والتنمية السياسية، مكتبة الهيئة المصرية العامة، القاهرة .

٢٢.السوداني، فراس عبد الرزاق، (٢٠٠٥)، العراق مستقبل بدستور غامض (نقد قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية)، دار عمان للنشر، الاردن.
٢٣.الشلاه، احمد غالب، (٢٠١٧)، العراق مابعد داعش: قراءة في السناريوهات المحتملة، شبكة النبأ المعلوماتية ، www.annaba.org .
٢٤.الشلبي، عماد كاظم دحام، (٢٠١٨)، علو الاختصاص التشريعي للاقاليم والمحافظات الغير منتظمة في اقاليم في دستور جمهورية العراق للعام ٢٠٠٥، بحث مقدم إلى مؤتمر (الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد) الذي اقامه مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام وجامعة الكوفة، كلية القانون ، يومي ٢٥/٢٦ نيسان، ٢٠١٨ .
٢٥.الشمري، رضا عبد الجبار. البديري، اياد عايد، (٢٠٠٩)، امكانية تطبيق الفيدرالية في العراق، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجدل ٨، العدد٤ .
٢٦.صالح جواد كاظم، علي غالب العاني، (١٩٩٠- ١٩٩١)، الانظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد.
٢٧.صالح، رعد قاسم، (٢٠١١)، السلطة في انظمة الحكم الفيدرالية (استراليا نموذجا)، رسالة ماجستير منشورة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٥.
٢٨.الطالقاني، علي، تقسيم العراق في الفكر الامريكي، شبكة النبأ المعلوماتية، الاربعاء تشرين الاول ٢٠٠٧، الموافق ٢٠/رمضان، ١٤٢٨.
٢٩.الطائي، مجاهد هشام، (٢٠١٦)، الدولة العراقية بين الفيدرالية واللامركزية، مركز اراك، للدراسات والاستشارات، اذار/ مارس. www.idrraksy.om .
٣٠.طعمة، امجد زين العابدين، مستقبل النظام الفيدرالي في العراق (دراسة في التجارب الدولية)، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، العدد ٤٧ .
٣١.عبد الامير، فؤاد حسين، (٢٠٠٥)، مقالات سياسية واقتصادية في عراق مابعد الاحتلال، مؤسسة الغد، بغداد.
٣٢.عبد الجبار، فالح، (٢٠٠٤)، الدين والاثنية والتوجهات الايديولوجية في العراق من الصراع إلى التكامل، مركز الامارات للدراسات، ابو ظبي، الامارات.
٣٣.عبد الغني، بسيوني عبدالله، (١٩٩٨)، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت .
٣٤.عبيدة، علي حسين،(٢٠١٨)،شبكة النبأ المعلوماتية. www.annaba.org
٣٥.العبيدي، عباس لطيف، (٢٠١٥)، الفيدرالية في العراق (دراسة تجربة اقليم كردستان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.
٣٦.عدنان المفتي، رئيس برلمان اقليم كردستان العراق، تصريح، الشرق الاوسط، العدد (٦٨٥) بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.
٣٧.العزاوي، دهام محمد، (٢٠٠٩)، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة- قطر.
٣٨.عزيز، فوزية خد كريم، (٢٠١٠)، الفيدرالية في العراق بين الاسس الدستورية والواقع السياسي والاقتصادي، مجلة الباحث الاعلامي، العدد (٩-١٠)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية .
٣٩.علي بشار اغوان، دكتور العلوم السياسية، جامعة البيان، ٢٠١٨/١٢/٢٢.
٤٠.عمر، شورش حسن، (٢٠١٨)، خصائص النظام الفيدرالي في العراق (دراسة تحليلية مقارنة)، ط٢، المركز العربي للنشر والتوزيع.
٤١.فياض، حسن عامر، (٢٠١٣)، منزلق الفيدرالية في: ديمقراطية العرب والبحث عن الهوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.
٤٢.قباني، خالد، (١٩٨١)، اللامركزية ومسالة تطبيقها في لبنان ، منشورات البحر المتوسط، بيروت، لبنان.
٤٣.كاظم، ثامر عبد العالي (٢٠١٨)، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه، مجلة جامعة المثنى للعلوم الادارية والاقتصاد، جامعة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية . www.muthjaes.net .

٤٤.كردي، محمد دحام، مستقبل الدولة العراقية بين الفيدرالية والتقسيم، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن.
٤٥.الكعكي، يحيى احمد ، (١٩٨٩)، لبنان والفيدرالية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان.
٤٦.ليلة، محمد كامل، (١٩٦٩م)، النظم السياسية الدولة والحكومة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة .
٤٧.مجيد، حسام الدين علي، (٢٠١٠)، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٧٨، بيروت .
٤٨.محمد هارون، الفيدراليات مشاريع مشبوهة لتقسيم العراق، الفرات بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٥ .
٤٩.مرزوك ، عاطف لافي، (٢٠٠٦)، فيدرالية الوسط والجنوب (تصورات الميزانية للاقليم)، مجلة الملتقى، العدد ٤، بغداد .
٥٠.مرزوك، عاطف لافي، (٢٠٠٧)، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق، مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب/١٦، بغداد.
٥١.مركز العراق الجديد:٤ ابريل 2018 :www.news Iraq cente.com.
٥٢.المطوري، احمد جاسم، اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد٩، ص٧٥- ٧٩.
٥٣.مولود، محمد عمر، (٢٠٠٩)، الفيدرالية وامكانية تطبيقها (العراق نموذجا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
٥٤.نافع، موسى بشير، دلالات مشروع الفيدرالية في العراق ونتائجه المحتملة، ينظر في الموقع www.aliraqnews.com .
٥٥.النعيمي، باقر ياسين، الوضع الأنسب للعراق، الحياة، العدد (٣٢٥) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٧.
٥٦.الوثائق الرسمية: الدستور العراقي الدائم لعام، ٢٠٠٥.
٥٧.يحيى، مجاهد هاشم، (٢٠١٤)، اثر النظام الفيدرالي على الاستقرار السياسي في العراق (٢٠٠٤- ٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان- الأردن..

Sources

1. Ahmed, Bushra Abdel-Bari, (2013), Analysis of the significant relationship between political stability and the proportion of the hidden economy in a selected sample of countries around the world, Tikrit University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 10, Issue 30.

2. Al-Anbari, Sabah Sadiq Jaafar, (2009), Preparation of the Iraqi Constitution and a Collection of Laws for Regions and Governorates, Legal Library, Baghdad.

3. Taqi Jassim Sadiq, Federalism and the System of Government in Iraq, see the website www.arabitmes.com.

4. Jaber, Nahed Hassan, Federalism in Iraq: Vision and Proposals, College of Political Science, University of Baghdad, Journal of Legal and Political Sciences, Anbar University, issue ten.

5. Jubayr, Walid Abd, (2016), Managing Cultural Diversity and Sustaining Development in Transitional Societies (Iraq as a Model), a Social-Analytical Study, Journal of Arts, Wasit University, Issue 119, December.

6. Al-Sabah newspaper, issue (1223), dated 4/5/2005.

7. Jalloud, Ali Hussein, and Wahib, Ayal Majid, the federal system in Iraq (an ambitious reality), International Political Journal, Dhi Qar University.

8. Jamil, Shana Faiq, (2011), The Future of Iraq in State Building and Partition Attempts, Dar Ward Publishing and Distribution, Amman - Jordan.

9. Al-Janabi, Maitham, (2008), Iraq, the Future, the Time of Decline, and the History of Alternatives, Dar Mesopotamia for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad.

10. Hafez, Abdel Azim Jabr Hafez, (2014), Federalism in Iraq Obstacles. Possibilities, unpublished doctoral thesis - University of Baghdad, College of Political Science.

11. Hafez, Abdel Azim Jabr, (2015), Political Discourse Concerning Federalism After Political Change 4/9/2003, A Critical Vision, Wasit Journal for the Humanities, Volume 11, Issue 29.

12. Hafez, Mahmoud Muhammad, (1956), Summary of Constitutional Law, General Constitutional Principles and the Egyptian Constitution, Dar Al-Fikr Al-Arabi.

13. Al-Husseini, Ali Najeeb, (2007), Federalism and the Prospects of Its Implementation in Iraq, Karbala University Scientific Journal, Volume Five, Issue Four, Humanitarian.

14. Hikmat, Mona Hamdi, (2013), Federalism in the Thought of Iraqi Political Forces and its Reflection on Iraq's Political Life, unpublished doctoral dissertation, University of Baghdad, College of Political Science.

15. Al-Dulaimi, Taha Hamed, (2012), Federalism or Decentralization, 2nd edition, Dar Nahawand, Beirut - Lebanon.

16. Al-Roudhan, Khaled Mohsen, (2017), The Federal Experience in Iraq and the Reasons for Failure, Al-Zamalan, June 5, 2017.

17. Al-Samarrai, Amer, (2016), Federalism in Iraq between Unity and Division, dated August 16, www.kitabat.com.

18. Al-Saadi, Saad Ezzat, (2017), Iraqi Kurdistan between options. Federalism, Confederation, and Secession, dated 9/25/2017, www.m.ahewar.org.

19. Salim, Issam, (2009), Federalism: The Imminent Danger, Dar Al-Nahda, Al-Basair Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Damascus.

20. Suleiman, Ali Haider, (1990), The History of Modern European Civilization, Dar Wasit for Studies, Publishing and Distribution, Baghdad.

21. Al-Samalouti, Nabil, (1987), Building Power and Political Development, Egyptian General Authority Library, Cairo.

22. Al-Sudani, Firas Abdel-Razzaq, (2005), Iraq's Future with an Ambiguous Constitution (Criticism of the State Administration Law for the Transitional Period), Amman Publishing House, Jordan.

23. Al-Shalah, Ahmed Ghaleb, (2017), Iraq after ISIS: A Reading of Possible Scenarios, Al-Naba Information Network, www.annaba.org.

24. Al-Shalabi, Imad Kazem Dahham, (2018), The height of legislative jurisdiction for regions and governorates that are not organized into regions in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, a research submitted to the conference (Legislative reform is a path towards good government and combating corruption), which was held by Al-Nabaa Foundation for Culture and Media and the University of Kufa. College of Law, April 25/26, 2018.

25. Al-Shammari, Reda Abdul-Jabbar. Al-Badiri, Iyad Ayed, (2009), The Possibility of Implementing Federalism in Iraq, Al-Qadisiyah Journal of Arts and Educational Sciences, Al-Majdal 8, Issue 4.

26. Saleh Jawad Kazem, Ali Ghaleb Al-Ani, (1990-1991), Political Systems, Dar Al-Hekma, Baghdad.

27. Saleh, Raad Qasim, (2011), Authority in Federal Government Systems (Australia as a Model), published master's thesis, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, No. 35.

28. Al-Talqani, Ali, The Division of Iraq in American Thought, Al-Naba Information Network, Wednesday, October 2007, corresponding to Ramadan 20, 1428.

29. Al-Taie, Mujahid Hisham, (2016), The Iraqi State between Federalism and Decentralization, Arak Center for Studies and Consultations, March. www.idrraksy.om.

30. Tohme, Amjad Zain Al-Abidin, The Future of the Federal System in Iraq (A Study of International Experiences), Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, College of Political Science, No. 47.

31. Abdel Amir, Fouad Hussein, (2005), Political and Economic Essays in Post-Occupation Iraq, Al-Ghad Foundation, Baghdad.

32. Abdul-Jabbar, Faleh, (2004), Religion, Ethnicity, and Ideological Orientations in Iraq from Conflict to Integration, Emirates Center for Studies, Abu Dhabi, UAE.

33. Abdel-Ghani, Bassiouni Abdullah, (1998), Political Systems and Constitutional Law, University House, Beirut.

34. Obaida, Ali Hussein, (2018), Al-Naba Information Network.www.annaba.org

35. Al-Obaidi, Abbas Latif, (2015), Federalism in Iraq (Study of the Kurdistan Region's Experience), unpublished master's thesis, College of Political Science, Tikrit University.

36. Adnan Al-Mufti, Speaker of the Parliament of the Iraqi Kurdistan Region, Statement, Asharq Al-Awsat, Issue (685) dated 12/13/2008.

37. Al-Azzawi, Daham Muhammad, (2009), The American occupation of Iraq and the dimensions of Kurdish federalism, Arab House of Science Publishers, Doha - Qatar.

38. Aziz, Fawzia Khad Karim, (2010), Federalism in Iraq between Constitutional Foundations and Political and Economic Realities, Al-Baheth Al-Alamiya Magazine, Issue (9-10), University of Baghdad, College of Political Science.

39. Ali Bashar Agwan, Doctor of Political Sciences.

39. Ali Bashar Agwan, Doctor of Political Science, Al Bayan University, 12/22/2018.

40. Omar, Shorsh Hassan, (2018), Characteristics of the Federal System in Iraq (A Comparative Analytical Study), 2nd edition, Arab Center for Publishing and Distribution.

41. Fayyad, Hassan Amer, (2013), The Slide of Federalism in: Arab Democracy and the Search for Identity, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad.

42. Qabbani, Khaled, (1981), Decentralization and the Issue of Its Implementation in Lebanon, Mediterranean Publications, Beirut, Lebanon.

43. Kazem, Thamer Abdel-Aali (2018), The reality of the Iraqi economy and the requirements for its reform, Al-Muthanna University Journal of Administrative Sciences and Economics, Al-Muthanna University of Administrative and Economic Sciences. www.muthjaes.net.

44. Kurdi, Muhammad Dahham, The Future of the Iraqi State between Federalism and Division, College of Law and Political Science, Anbar University, Journal of Legal and Political Sciences, No. 8.

45. Al-Kaki, Yahya Ahmed, (1989), Lebanon and Federalism, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut - Lebanon.

46. Laila, Muhammad Kamel, (1969 AD), Political Systems, State and Government, Arab Renaissance House for Printing and Publishing, Cairo.

47. Majeed, Hossam El-Din Ali, (2010), The Problem of Cultural Pluralism in Contemporary Political Thought, the Dialectic of Integration and Diversity, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year 33, Issue 378, Beirut.

48. Muhammad Haroun, Federations, suspicious projects to divide Iraq, Al-Furat, 5/5/2005.

49. Marzouk, Atef Lafi, (2006), Federalism of the Center and South (Budget Perceptions of the Region), Al-Multaqa Magazine, No. 4, Baghdad.

50. Marzouk, Atef Lafi, (2007), The Problem of Economic Transformation in Iraq, Guiding Principles in Political Economy, Iraq Center for Studies, Book Series/16, Baghdad.

51. New Iraq Center: April 4 www.news Iraq cente.com: 2018.

52. Al-Mutawri, Ahmed Jassim, Decentralization and Good Governance in the Iraqi Economy, published master's thesis, Journal of Economic Sciences, University of Basra, Volume 9, pp. 75-79.

53. Mawlud, Muhammad Omar, (2009), Federalism and the Possibility of Implementing It (Iraq as an Example), University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut.

54. Nafi, Musa Bashir, the implications of the federalism project in Iraq and its possible results, see the website www.aliraqnews.com.

55. Al-Naimi, Baqir Yassin, The Most Suitable Situation for Iraq, Al-Hayat, Issue (325) dated 4/7/2004.

56. Official documents: The Permanent Iraqi Constitution, 2005.

57. Yahya, Mujahid Hashem, (2014), The impact of the federal system on political stability in Iraq (2004-2014), unpublished master's thesis, University of Jordan, Amman - Jordan..